

٥ - تقرر أن تقدم التقارير المطلوبة من مجلس الإدارة في الفقرة ٣ من الفرع الأول من قرارها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) من أن يقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة تقارير سنوية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

وإذ تشير إلى ما قررته في الفقرة ٣ من الفرع الأول من قرارها ٢٩٩٧ (د - ٢٧) من أن يقدم مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة تقارير سنوية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وما طلبته في الفقرة ٥ من قرارها ٣٤٣٦ (د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٥ من أن يبلغ مجلس الإدارة الجمعية العامة سنويًا بأية اتفاقية دولية جديدة تبرم في ميدان البيئة وتكون لها مركز الاتفاقيات القائمة .

١٨٦/٤٢ - المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٦١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن عملية إعداد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها الذي رحبت فيه ، بين جملة أمور ، برغبة مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع المنظور البيئي وإحالته إلى الجمعية العامة لاعتباره ، مستفيضاً في أداء هذه المهمة من نظره في المقترن ذات الصلة المقدمة من لجنة خاصة اتخذت لنفسها اسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ،

وإذ ترحب بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها^(٥١) ، الذي أعدته اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية التي تتخلل الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها الناتجة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٦١/٣٨ ، والذي درسه أيضاً مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته الرابعة عشرة واعتمده بمقرره ١٣/١٤ المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨٧^(٤١) باعتباره أساساً لمزيد من التفصيل لبرنامجه وعملياته ، مع تسليمها في الوقت ذاته بوجود آراء مختلفة بشأن بعض التواхи ،

وإذ تقدر تضمين المفاهيم والأفكار والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية^(١٢) في المنظور البيئي ،

١ - تعرب عن تقديرها لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويفتتح التحضيرية الحكومية الدولية التي تتخلل الدورات والمعنية بالمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، لجهودها في إعداد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها :

٢ - تعتمد المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، الوارد في مرفق هذا القرار ، باعتباره إطاراً واسعاً لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية السليمة بيئياً ، وبالتحديد باعتباره دليلاً لإعداد مزيد من برامج البيئة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة والبرامج المتوسطة الأجل المؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، في ضوء مقرر مجلس الإدارة ١٣/١٤ :

وإذ تضع في اعتبارها قرارها ٣٢/٣٨ دال المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ والذي طلبت فيه إلى هيئاتها الفرعية أن تنظر في عقد اجتماعاتها وتقديم تقاريرها مرة كل سنتين ، وقرارها ٤٠/٤٠ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ الذي رحبت فيه بالمقرر الذي اتخذه مجلس الإدارة بأن يعقد دوراته المقبلة مرة كل سنتين على أساس تجريبي ،

وإذ تحبط علىًّا مع الارتياح بمقرر مجلس الإدارة ٤/١٤ المؤرخ في ١٨ حزيران / يونيو ١٩٨٧^(٤٢) المتعلق بدورية انعقاد دورات المجلس ومدة انعقادها ،

وقد نظرت في إمكانية تعديل مدة ولاية أعضاء مجلس الإدارة تماشياً مع قرار عقد الدورات مرة كل سنتين ،

١ - تقرر ألا يعقد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة دورة عادية في عام ١٩٨٨ ، وألا يعقد دوراته العادية ، اعتباراً من عام ١٩٨٩ ، إلا في السنوات الفردية :

٢ - تقرر أيضاً أن يعقد مجلس الإدارة دورة استثنائية تستمر أسبوعاً واحداً مرة كل ست سنوات ، ابتداءً من عام ١٩٨٨ ، للنظر في برنامج البيئة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة والموافقة عليه ، وللنظر في البرنامج العالمي المعنى بالبيئة في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل المقترحة :

٣ - تقرر كذلك أن يجتمع مجلس الإدارة في عام ١٩٨٨ للنظر في برنامج البيئة المتوسطة الأجل على مستوى المنظومة المقبل ، وللنظر في إدخال التغيرات الملائمة على البرنامج العالمي المعنى بالبيئة في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل الموسعة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وأن ينظر ، في دورته العادية لعام ١٩٨٩ ، في البرنامج العالمي المعنى بالبيئة في خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل المقبل وذلك قبل عرضه على الجمعية العامة للموافقة عليه :

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يجري مشاورات مع الحكومات لوضع الترتيبات الانتقالية اللازمة لمدد فترة ولاية أعضاء مجلس الإدارة من ثلاثة إلى أربعة أعوام ، على أن ينتخب نصف الأعضاء كل سنتين :

(ط) أن التدهور البيئي لا يمكن التحكم فيه وعكس اتجاهه إلا بضمان أن تكون الأطراف المسئبة للضرر مسؤولة عما تقوم به من الأعمال ، وأن تشارك ، على أساس الوصول التام للمعرفة المتاحة ، في تحسين الأحوال البيئية :

(ي) أن الموارد المتتجدد ، باعتبارها جزءاً من النظم الإيكولوجية المقيدة والمتدخلة ، لا يمكن أن توتي ثماراً قابلة للإدامـة إلا إذا استخدمـت على نحو يراعـي آثار استغـلـالـها على مستوىـ النـظامـ كـلهـ :

(ك) أن حـيـاةـ الـأـنـوـاعـ هيـ التـرـازـمـ أـدـبـيـ عـلـىـ الجـنـسـ البـشـرـيـ وـيـنـبغـيـ أـنـ تـوـدـيـ إـلـىـ تـحـسـينـ وـاسـتـمـارـ رـفـاهـ الـبـشـرـيـ :

(ل) أن إيجـادـ الـوعـيـ بـالـأـحـوـالـ وـالـإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ عـلـىـ مـخـلـفـ الـمـسـتـوـيـاتـ ،ـ مـنـ خـلـالـ تـقـدـيمـ الـعـلـمـاتـ وـالـتـعـلـيـمـ وـالـتـدـرـيبـ ،ـ ضـرـورـيـ مـنـ أـجـلـ حـيـاةـ الـبـيـئـةـ وـتـحـسـينـهاـ :

(م) أن استـراتـيجـياتـ التـصـديـ لـالـتـحـديـاتـ الـبـيـئـيـةـ يـنـبغـيـ أـنـ تـسـمـ بالـمـرـوـنةـ وـأـنـ تـسـمـعـ بـالـتـكـيـفـ مـعـ الـمـشاـكـلـ الـأـخـذـةـ فـيـ الـظـهـورـ وـالـتـكـنـوـلـوـجـيـاـ الـمـتـطـوـرـةـ لـالـإـدـارـةـ الـبـيـئـيـةـ :

(ن) أنه لـابـدـ مـنـ حلـ الـمـناـزعـاتـ الـبـيـئـيـةـ الـدـولـيـةـ ،ـ التـيـ يـتـرـاـيدـ عـدـدـهاـ وـتـنـوـعـهاـ ،ـ بـالـطـرـقـ السـلـمـيـ :

٤ - تـرـحـبـ بـتـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـقـاـبـلـةـ لـلـإـدامـةـ عـلـىـ أـسـاسـ الـإـدـارـةـ الـحـكـيـمـةـ لـالـمـوـارـدـ الـعـالـمـيـةـ وـالـقـدـرـاتـ الـبـيـئـيـةـ الـمـتـاحـةـ وـإـصلاحـ الـبـيـئـيـةـ التـيـ تـعـرـضـتـ سـابـقاـ لـلـتـدـهـورـ وـسوـءـ الـاستـخـدـامـ ،ـ بـوـصـفـ ذـلـكـ هـدـفـاـ عـامـاـ مـتـشـوـداـ لـلـمـجـتمـعـ الـعـالـمـيـ ،ـ وـبـالـأـهـدـافـ الـمـتـشـوـدةـ حـتـىـ سـنـةـ ٢٠٠٠ـ وـمـاـ بـعـدـهاـ ،ـ كـمـاـ وـرـدـتـ فـيـ الـمـنـظـورـ الـبـيـئـيـ وـهـيـ :

(أ) أن يـتـحـقـقـ بـمـرـورـ الـوقـتـ تـواـزنـ بـيـنـ السـكـانـ وـالـقـدـرـاتـ الـبـيـئـيـةـ يـتـمـ التـنـمـيـةـ الـقـاـبـلـةـ لـلـإـدامـةـ ،ـ مـعـ مـرـاعـةـ التـرـابـطـ بـيـنـ مـعـدـلاتـ السـكـانـ وـأـنـطـاطـ الـاسـتـهـلاـكـ وـالـفـقـرـ وـقـاعـدـةـ الـمـوـارـدـ الـطـبـيعـيـةـ :

(ب) تـحـقـيقـ الـأـمـنـ الـغـذـائـيـ دـوـنـ اـسـتـرـافـ الـمـوـارـدـ أوـ إـحـادـاثـ تـرـدـيـ بيـئـيـ ،ـ وـإـصـلاحـ قـاعـدـةـ الـمـوـارـدـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـتـيـ تـعـانـيـ مـنـ أـضـرـارـ بـيـئـيـةـ :

(ج) تـوـفـيرـ طـاقـةـ كـافـيـةـ بـثـمـنـ مـعـقـولـ ،ـ وـخـاصـةـ عـنـ طـرـيقـ زـيـادـةـ إـتـاحـةـ الـوـصـولـ إـلـىـ الطـاقـةـ بـصـفـةـ أـسـاسـيـةـ فـيـ الـبـلـدـانـ الـنـامـيـةـ ،ـ لـتـلـيـةـ الـاـحـتـياـجـاتـ الـراـهـنـةـ وـالـمـتـزاـيدـ بـطـرـقـ تـقـلـلـ إـلـىـ أـدـنـىـ حدـ مـنـ التـرـدـيـ الـبـيـئـيـ وـالـأـخـطـارـ الـبـيـئـيـةـ ،ـ وـتـحـافظـ عـلـىـ مـصـادـرـ الـطـاقـةـ غـيرـ الـمـتـجـدـدةـ ،ـ وـتـحـقـقـ الـإـمـكـانـاتـ الـكـامـلـةـ لـصـادـرـ الـطـاقـةـ الـمـتـجـدـدةـ :

(د) تـحـقـيقـ تـحـسـينـاتـ مـطـرـدـةـ فـيـ مـسـتـوـيـاتـ الـمـيـشـةـ فـيـ جـمـيعـ الـبـلـدـانـ ،ـ لـاسـيـاـ الـبـلـدـانـ الـنـامـيـةـ ،ـ عـنـ طـرـيقـ التـنـمـيـةـ الصـنـاعـيـةـ الـتـيـ تـمـعـ الـأـضـرـارـ وـالـأـخـطـارـ الـبـيـئـيـةـ ،ـ أـوـ تـقـلـلـهـاـ إـلـىـ أـدـنـىـ حدـ :

٢ - تـحـيطـ عـلـىـ بـأنـ التـصـورـاتـ التـيـ تـشارـكـهـاـ الـمـكـوـماتـ بـصـورـةـ عـامـةـ لـطـبـيعـةـ الـمـشاـكـلـ الـبـيـئـيـةـ وـعـلـاقـاتـ الـتـرـابـطـ بـيـنـهاـ وـبـيـنـ الـمـشاـكـلـ الـدـولـيـةـ الـأـخـرىـ وـالـجـهـودـ الـمـبذـولـةـ لـلـتـصـدـيـهـاـ تـشـملـ مـاـ يـلـيـ :

(أ) أن وجود مناخ دولي من السلام والأمن والتعاون ، خال من المروب أو التهديد بالمحروم أيًّا كان نوعها ، ولا سيما الحرب النووية ، ولا تقم فيه أية دولة بتهديد الموارد الفكرية والطبيعية على التسلح ، من شأنه أن يعزز التنمية السليمة بينما بصورة كبيرة :

(ب) أن اختلال التوازن في الأحوال الاقتصادية العالمية في العالم الآن يجعل من الصعوبة بمكان إحداث تحسن مطرد في الوضع البيئي العالمي ، ويطلب الإسراع بالتنمية العالمية المتوازنة وإدخال تحسينات مستدامة في البيئة العالمية تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية ، ولا سيما في البلدان النامية :

(ج) أن تفشي الفقر على نطاق واسع كثيراً ما يكون السبب الجذري للتراكم البيئي ، ولذلك فإن القضاء على الفقر وضمان الوصول العادل للجميع إلى الموارد البيئية من الأمور الأساسية للتحسينات البيئية المطردة :

(د) أن البيئة تخلق المعوقات كما تهيء الفرص للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية . وقد اخذ التدهور البيئي ، بشتى صوره ، أبعاداً يمكن أن تسبب في إحداث تغيرات يتعذر عكس اتجاهها في النظم الإيكولوجية وتهدد بتقويض رفاه البشر : يهد أن القيود البيئية تتناسب بصفة عامة وحالة التكنولوجيا والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن بل وينبغي تحسينها وإدارتها بصفة تحقق فوائد اقتصادي عالمي مطرد :

(هـ) أن القضايا البيئية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات والمارسات الإنمائية : وبالتالي ، فإن الأهداف والإجراءات البيئية تحتاج إلى تحديد في علاقتها بالأهداف والسياسات الإنمائية :

(وـ) أنه على الرغم من أهمية المعالجة المباشرة للمشاكل البيئية فإن السياسات التوعية والوقائية هي الأكثر فعالية واقتصاداً في تحقيق التنمية السليمة بينما :

(زـ) أن التأثير البيئي للأعمال التي تجري في قطاع ما كثيراً ما يظهر في قطاعات أخرى : ولذلك فمن الأمور الجوهرية إدخال الاعتبارات البيئية في السياسات والبرامج القطاعية وتنسيقها من أجل تحقيق تنمية قابلة للإدامـةـ :

(حـ) أن تضارب المصالح بين الفئات السكانية أو بين البلدان كثيراً ما يكون متأصلاً في طبيعة المشاكل البيئية ، ولذلك فإن مشاركة الأطراف المعنية أمر ضروري لتحديد ممارسات الادارة البيئية الفعالة :

المحرز في إنجاز أهداف التنمية السليمة بيناً والقابلة للإدامه عملاً بالفقرة ١١٤ من المنظور البيئي :

١٣ - تدعو مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين بشأن تنفيذ هذا القرار والأحكام ذات الصلة من المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها .

الجلسة العامة ٩٦
١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧

المرفق

المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

المحتويات

الصفحة	القرارات
٤ - ١	أولاً - مقدمة
٦٨ - ٥	ثانياً - القضايا القطاعية
٩ - ٥	ألف - السكان
٢٥ - ١٠	باء - الأغذية والزراعة
٣٥ - ٢٦	جيم - الطاقة
٤٧ - ٣٦	DAL - الصناعة
٥٩ - ٤٨	هاء - الصحة والمستوطنات البشرية
٦٨ - ٦٠	واء - العلاقات الاقتصادية الدولية
٨٦ - ٦٩	ثالثاً - قضايا بيئية أخرى ذات أهمية عالمية
٧٣ - ٧٠	ألف - المعيبطات والبحار
٧٥ - ٧٤	باء - الفضاء الخارجي
٨١ - ٧٦	جيم - التنوع البيولوجي
٨٦ - ٨٢	DAL - الأمن والبيئة
١٢٠ - ٨٧	رابعاً - أدوات العمل البيئي
٩٣ - ٨٨	ألف - التقىيم
٩٩ - ٩٤	باء - التخطيط
١٠٤ - ١٠٠	جيم - التشريع والقانون البيئي
١٠٩ - ١٠٥	DAL - إذكاء الوعي والتدريب
١٢٠ - ١١٠	هاء - المؤسسات

أولاً - مقدمة

١ - تزايد الوعي بالقضايا البيئية خلال العقد الماضي . وقد ظهر هذا الوعي فيما بين الحكومات وفي داخلها حين تصدت لمراجعة المشاكل البيئية . على المستوى الفردي والثاني والإقليمي والعالمي . ولم يكن إنشاء وزارات للمحافظة على البيئة وتعزيزها سوى علامة من علامات نمو هذا الاهتمام العام . وقد تبلور الكثير من هذا الاهتمام في مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وعلى الرغم من هذه التطورات الجديرة

(ه) توفير مأوى محسن توافق فيه سبل الراحة الأساسية في محيط أمن نظيف يفضي إلى الصحة والوقاية من الأمراض المتصلة بالبيئة ، وفي الوقت نفسه يخفف من حدة التردد البيئي الخطير :

(و) إنشاء نظام عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية يهدف إلى تحقيق التقدم الاقتصادي المستمر لمجتمع الدول ، بناءً على مبادئه يعرف بها المجتمع الدولي ، من أجل حفز ومواصلة التنمية السليمة بيناً . وخاصة في البلدان النامية :

٥ - توافق على أن التوصيات باتخاذ الإجراءات الواردة في المنظور البيئي ينبغي تفيذهما ، كلما كان ذلك مناسباً ، من خلال العمل الوطني والدولي من قبيل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وهيئات العلمية :

٦ - تطلب إلى مجلس الإدارة أن يقيس قيد الاستعراض المدى الذي وصل إليه تنفيذ الإجراءات الطويلة الأجل الموصى بها في المنظور البيئي وتحديد كل ما قد يطرأ من اهتمامات بيئية جديدة :

٧ - توجه انتباهاً خاصاً إلى الفرع الرابع من المنظور البيئي ، الذي يوضح أدوات العمل البيئي . ليستغان بها ، حسب الاقتضاء ، في التصدي للمشاكل التي تناولها الفروع السابقة من المنظور البيئي :

٨ - تشدد على الدور الأساسي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة في حفظ التنمية السليمة بيناً والقابلة للإدامه ، وتفتق مع مجلس الإدارة في أن هذا الدور ينبغي تعزيزه وأن موارد صندوق البيئة ينبغي زراعتها زيادة كبيرة بزيادة المشاركة في الصندوق :

٩ - تؤيد أولويات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومهامه المنصوص عليها في الفقرة ١١٧ من المنظور البيئي :

١٠ - تقرر إحالة نص المنظور البيئي إلى جميع الحكومات وهيئات إدارة أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة بوصفه إطاراً واسعاً لتوجيه العمل الوطني والتعاون الدولي في مجال السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق التنمية السليمة بيناً والقابلة للإدامه :

١١ - تطلب إلى هيئات إدارة أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة دراسة المنظور البيئي وأخذها في الحسبان لدى وضع خططها وبرامجها المتوسطة الأجل كلما كان ذلك متصلاً بولاية كل منها :

١٢ - تطلب إلى هيئات إدارة منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة بشأن التقدم

(٢) ولما كان تضارب المصالح بين الفئات السكانية ، أو بين البلدان ، كثيراً ما يكون متأصلاً في طبيعة المشاكل البيئية ، فإن مشاركة الأطراف المعنية أمر ضروري لتحديد ممارسات الادارة البيئية الفعالة :

بالذكر ، وظهور الكثير من التصورات المشتركة في المجتمع العالمي فيما يتعلق بالمشاكل والإجراءات البيئية ، إلا أن التدهور البيئي استمر دون تقصّر ، مهدداً رفاهية الإنسان ، وفي بعض الأحيان ، بقاء الحياة نفسها على كوكبنا .

(ط) ولا يمكن التحكم في التدهور البيئي وعكس اتجاهه إلا بضمان أن تكون الأطراف المسيبة للضرر مسؤولة عما تقسم به من الأعمال ، وأن تشارك ، على أساس الوصول التام للحقيقة المتأخرة ، في تحسين الأحوال البيئية :

٤ - ومواجهة هذا التحدى ، ينفي أن تمثل الغاية المثل التي تطمح إليها في التنمية بشكل قابل للإدامة على أساس الإدارة الحكيمية للموارد العالمية المتاحة والقدرات البيئية وإصلاح البيئة التي تعرضت من قبل للتسرد وإسامة الاستعمال . وتصبح التنمية قابلة للإدامة حين تلبى الاحتياجات الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها .

(ي) ولا يكن للمواد المتعددة ، باعتبارها جزءاً من النظم الإيكولوجية المقدمة والمتدخلة ، أن تؤتي نهاراً قابلة للإدامة إلا إذا استخدمت على نحو يراعي آثار استغلالها على مستوى النظام كله :

٣ - وفيما يلي بعض التصورات المشتركة بين الحكومات عن طبيعة القضايا البنية ، والترابط بينها وبين المشاكل الدولية الأخرى ، والمهام الدولة لمعلميتها :

(ك) وتعد حماية الأسواح التزاماً أديباً من قبل الجنس البشري ، وينبغي أن تؤدي إلى تحسين واستمرار رفاه البشرية :

(أ) إن وجود مناخ دولي من السلم والأمن والتعاون ، خال من المروء أو التهديد بها أيًّا كان نوعها ، وخاصة الحرب التزويدية ، ولا تقوم فيه أي دولة بتبديد الموارد الفكرية والطبيعية على التسلُّح ، من شأنه أن يعزز التنمية السليمة بيناً بصورة كبيرة :

(٢) وينفي أن تسم الاستراتيجيات الموضعة للتصدي للتحديات البيئية بالمرونة وأن تسمح بالتكيف مع المشاكل الآخنة في الظهور والتكتولوجيا المتطرفة للإدارة البيئية :

(ب) إن اختلال التوازن في الأحوال الاقتصادية السائدة في العالم الآن يجعل من الصعوبة يمكن إحداث تحسن مطرد في الوضع البيني العالمي . ويتطلب الإسراع بالتنمية العالمية التوازنة وإدخال تحسينات مستديمة في البيئة العالمية تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية ، وبخاصة في اللدان النامية :

(ن) ويحتاج العدد المتزايد من المنازعات البيئية الدولية وتنوعها لإيجاد حلول بالطرق السلمية .

(ج) ولما كان تفشي الفقر على نطاق واسع كثيراً ما يكون السبب الجذري للتزدي البيئي ، فإن القضاء على الفقر وضمان الوصول العادل للجميع إلى الموارد البيئية من الأمور الأساسية للتحسينات البيئية المطلوبة :

٤ - وتدخل المشاكل البيئية في نطاق من مجالات السياسة ، وغالباً ما تكون جذورها في أنماط التنمية غير الملائمة . وبالتالي ، لا يمكن تحديد القضايا البيئية والأهداف والإجراءات في معزل عن التنمية وقطاعات السياسة التي انبثقت فيها . وإزاء هذه الخلفية ، وعلى ضوء قرار الجمعية العامة ١٦١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ . فإن هذه الوثيقة تعكس توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي بشأن تزايد التحديات البيئية حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، فيما يتعلق بست قطاعات رئيسية . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الوثيقة تناقض بإيجاز بعض القضايا الأخرى ذات الأهمية العالمية والتي لا تدرج بسهولة تحت المعايير القطاعية وتنظر في الأدوات اللازمة للعمل البيئي . بما في ذلك دور المؤسسات في معالجة القضايا البيئية . وخلال المنظور البيئي كله بذلك حاولة لأن تظهر باستمرار الطبيعة المتراقبة والمتكاملة للقضايا البيئية . ينقطعي هذه الوثيقة ، تحت كل عنوان قطاعي : القضية : والنظرية : الهدف المتخفي من معالجة القضية : والإجراء الموصى به . ومع الاستفادة من تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، فإن المنظور البيئي يسعى إلى أن يحدد ، بشكل منظم ، عناصر التصورات المشتركة ، والقضايا البيئية ، والغايات المتواخدة ، وجدول الأعمال الذي يتواخه مجلس الإدارة الجمعية العامة للمنظور البيئي .

(د) والبيئة تخلق المواقف كما تهوى ، الفرص للنمو الاقتصادي والرغبة الاجتماعية . وقد اخذ التدهور البني ، بشتى صوره ، أبعاداً يمكن أن تسبب في إحداث تغيرات يتذرع عكس اتجاهها في النظم الابيكلولوجية تهدد بتقويض رفاه البشر . ييد أن القيد البيئي تتناسب بصورة عامة وحالة التكنولوجيا والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن بها ، وبذلك ، تحسينها ، وإدارتها بفعالية تحقق ، نعم اقتصادي ، عالمي ، مطرد :

(هـ) وترتبط القضايا البيئية ارتباطاً وثيقاً بالسياسات والمارسات الإنمائية ، وبالتالي ، فإن الأهداف والإجراءات البيئية تحتاج إلى تحديد في علاقتها بالأهداف والسياسات الإنمائية :

(٤) وعلى الرغم من أهمية المعالجة المباشرة للمشاكل البيئية، فإن السياسات الترقعية والوقائية هي الأكثر فاعلية واقتصاداً في تحقيق التنمية السلمية بينما :

(ز) وكثيراً ما ينعكس التأثير البيني للأعمال التي تجري في القطاع ما في قطاعات أخرى؛ ولذا فمن الأمور المهمة إدخال الاعتبارات البيئية في السياسات والبرامج القطاعية وتنسيقها من أجل تحقيق التنمية القابلة للإدامة :

خاصاً للبرامج المتعلقة بالسكان والرامية إلى تحسين الظروف البيئية على الصعيد المحلي :

(ب) ينبغي القيام برصد وتوقع التغيرات المأمة التي تطرأ على الموارد الطبيعية . وينبغي أن تغدو هذه المعلومات ارجاعياً في خطط التنمية على الصعيدين الوطني ودون الوطني ، وأن ترتبط بتخطيط التوزيع المكاني للسكان :

(ج) ينبغي أن يعمل استخدام الأرض والمياه والتخطيط المكاني على إحداث توزيع متوازن للسكان ويكون ذلك ، مثلاً ، من خلال المعاوز لاختيار الواقع الصناعية ، وإعادة التوطين ، وتنمية المدن المتوسطة الحجم ، مع مراعاة قدرات البيئة :

(د) ينبغي تصميم وتنفيذ الأشغال العامة ، بما فيها برامج الطعام تطوير العمل ، في المناطق التي تعاني من الضغوط البيئية والسكانية ، بقصد توفير العمالة ، وفي نفس الوقت تحسين البيئة :

(هـ) ينبغي أن تعمل الحكومات والمنظمات النطوعية على زيادة فهم الجماهير ، من خلال التعليم النظامي وغير النظامي ، لأهمية التخطيط السكاني لتحسين البيئة والدور الهام للعمل المحلي . وينبغي أن يلقى دور المرأة في تحسين البيئة وفي التخطيط السكاني عناية خاصة ، نظراً لأن التغيرات الاجتماعية التي ترفع مكانة المرأة يمكن أن توفر تأثيراً عميقاً في تخفيض معدلات التمو السكاني :

(و) وينبغي أن تشارك المؤسسات الخاصة ، وقطاع الصناعة بوجه خاص ، بنشاط في عمل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الذي يهدف إلى تخفيف حدة الضغوط السكانية والبيئية :

(ز) وينبغي مواءمة التعليم من أجل جعل الناس أكثر قدرة على معالجة مشاكل الكثافات السكانية المفرطة . وينبغي أن يساعدون هذا التعليم على اكتساب المهارات العملية والمهنية التي تكفهم من زيادة الاعتماد على النفس ، وتعزيز مشاركتهم في تحسين البيئة على الصعيد المحلي :

(ح) وينبغي للوكالات الدولية ، ولاسيما صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ، أن توفر الاهتمام على سبيل الأولوية للمناطق المغارافية التي تعاني من الضغوط السكانية المفرطة على البيئة . وينبغي لها أن تظهر حساسية نحو تحسين البيئة عند تصميمها وتتنفيذها لبرامجها المرتبطة بالسكان . وينبغي زيادة المساعدة الإنمائية المتعددة الأطراف والثنائية لتمويل مشاريع ابتكارية تجعل البرامج السكانية أكثر فعالية عن طريق ربطها بتحسين البيئة :

(ط) وينبغي أن تضع السياسات السكانية أمامها نطاق اهتمام أوسع من مجرد التحكم في الإعداد ، وينبغي أن تعمل الحكومات على عدة جهات : للبلوغ التوازن السكاني والحفاظ عليه ، وتوسيع الطاقة التحملية للبيئة ، وتحسين الأحوال الصحية والمرافق الصحية على المستويات المحلية ، وتنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب ، وضمان التوزيع العادل لمزايا التمو الاقتصادي .

ثانياً - القضايا القطاعية

ألف - السكان

١ - القضية والنظرة

٥ - القضية : لم يتحقق الإسهام الأمثل للموارد البشرية في تحقيق التنمية القابلة للإدامة . ومع ذلك ، ظلت مستويات السكان وتزايدهم وتوزعهم علينا على قدرات البيئة في كثير من البلدان . وينتقام الفقر بسبب النمو السكاني السريع ، من بين عوامل أخرى . وينبغي الفاعل السليبي بين السكان والبيئة إلى إيجاد توترات اجتماعية .

٦ - النظرة : الناس هم أمن الأصول في أي مكان لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ونوعية الحياة . ييد أنه ، في عدد من البلدان ، يعمل زخم النمو السكاني الآن ، إلى جانب الفقر والبرد البيئي والوضع الاقتصادي غير المواتي ، على إيجاد حالات من عدم التوازن الخطير بين السكان والبيئة وعلى تفاقم مشكلة «اللاجئين البيشين» . ولقد كانت التقاليد والاتجاهات الاجتماعية ، ولاسيما في المناطق الريفية ، عائقاً كبيراً أمام التخطيط السكاني .

٧ - وقد يتجاوز سكان العالم ٦ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ . واستطاعت عدة بلدان تحقيق التوازن السكاني حسبما يحدده انخفاض معدلات المواليد والوفيات وارتفاع الأعمار المتوقعة . إلا أن ذلك لم يحدث بالنسبة لجزء كبير من العالم النامي نتيجة لظروف اقتصادية غير مواتية . ولسوف يقع في البلدان النامية أكثر من ٩٠ في المائة من الإضافة الصافية لسكان العالم من الآن وحتى عام ٢٠٢٥ . حين قد يتجاوز سكان العالم ٨ بلايين نسمة . والكثير من هذه البلدان يعاني بالفعل من التصحر ونقص خشب الوقود وفقد الغابات . ومن شأن التخطيط السكاني أن يساعد في ذلك ، إلا أنه ليس كافياً لتحقيق التوازن بين السكان والقدرات البيئية . ونسبة بلدان لم تقم بعد بالربط ما بين التخطيط السكاني وتخطيط التنمية ولا بين السكان والعمل البيئي من أجل التحسينات المدعمة لبعضها بعضاً . وبالتالي ، هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بالتقدم البشري والعدالة الاجتماعية باعتبارها من العوامل التي تؤثر على تنمية الموارد البشرية والتحسين البيئي .

٢ - الهدف والإجراء الموصى به

٨ - الهدف : أن يتحقق بمروor الوقت توازن بين السكان والقدرات البيئية يتيح التنمية القابلة للإدامة ، مع مراعاة الصلات بين معدلات السكان وأفاط الاستهلاك والفقر وقادة الموارد الطبيعية .

٩ - الإجراء الموصى به :

(أ) ينبغي أن يكون التخطيط الإنمائي الذي يأخذ في حسابه الاعتبارات البيئية أداة هامة لتحقيق الأهداف السكانية . وعلى البلدان أن تحدد المناطق الريفية والحضرية التي تعاني من الضغوط السكانية المفرطة على البيئة . وينبغي للمشاكل البيئية في المدن الكبيرة بالبلدان النامية أن تلقى عناية خاصة . ونظراً لأن الفقر يزداد والتنمية الاقتصادية تتناقص ومعدلات السكان تنمو ، فإنه ينبغي لخطط التنمية أن توفر اهتماماً

باء - الأغذية والزراعة

١ - القضية والنظرة

الوعي بالشكلة كما زادت الجهد التنظيمية لمعالجتها . ييد أن العناصر الأساسية للعمل اللازم ، إلا وهي وقف العملية وإصلاح الأرضي المتردية وضمان إدارتها بفعالية . لم تلق بعد الاهتمام التي هي في مسبي الحاجة إليه . وعلى الرغم من ارتفاع العائدات الاقتصادية لاستثمارات الأجل الطويل في مكافحة تردي الأرضي الجافة إلا أن الموارد التي تخصص لهذا الغرض غير كافية .

١٤ - ونقطي الغابات حوالي ثلث جميع الأرضي . وتشغل الغابات المدارية أكثر من ١٩ مليون هكتار منها ٢١ مليون هكتار غابات مغلقة ، والباقي تكوينات شجرية مفتوحة . وبالرغم من الإسراع الذي شهدته مؤخراً معدل زرع الأشجار في المناطق المدارية (حوالي ١١ مليون هكتار سنوياً) ، إلا أنه لا يبلغ سوى حوالي عشر معدل إزالة الغابات . وتتمثل العوامل الرئيسية وراء إزالة الغابات المدارية في استخدام أرض الغابات للزراعة عن طريق التحويل أو الزراعة غير المنتقلة ، وزيادة الطلب على خشب الوقود ، والإزالة غير المنظمة وقطع الأخشاب والحرق والتحول لآغراض الرعي . وفي الأجزاء الجافة وشبه الرطبة يمكن أن يكون اضطرام النار سبباً هاماً كذلك . وقد أحدثت إزالة الغابات على نطاق واسع تغيرات بعيدة المدى في النظم الإيكولوجية للغابات المدارية التي لم تتم تستطيع أن تقوم بوطائفها الأساسية في احتفاظ المياه ، وضبط المناخ ، والمحافظة على التربة وتهيئة سبل العيش .

١٥ - ولقد أصبحت الأخشاب ، التي يتزايد شعها كسلعة أساسية ، موضوعاً لما قواضات دولية واسعة . ويفد الانفاق الدولي للأخشاب المدارية ، الذي صدق عليه في عام ١٩٨٥ ، إلى تعزيز التجارة الدولية في الخشب الصناعي والإدارة البيئية للغابات المدارية . أما خطة عمل المراجحة المدارية التي تم إعدادها تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، فإنها تقدم خمسة مجالات ذات أولوية تهدف إلى : تحطيط استخدام الأرضي المراجحة ، والتنمية الصناعية القائمة على المراجحة ، وتحطيط خشب الوقود والطاقة ، والمحافظة على النظم الإيكولوجية للغابات المدارية ، والدعم المؤسسي لإدارة المراجحة بشكل أفضل .

١٦ - ولقد حدثت تغيرات هامة في أنماط المحوتاج من ذلك جزئياً إلى فقد غطاء الغابات والنباتات . وتسبب ذلك في خفض تدفقات الأنهر ومستويات البحيرات كما خفض الإنتاجية الزراعية . وقد حسن الري ، إلى حد كبير ، صلاحية الأرض للزراعة في كثير من المناطق التي تتسم أمطارها بعدم التيقن أو عدم الكفاية . كما أنه يقوم بذلك بدور حيوى في الثورة الفضراء . ييد أن الري غير الملائم قد بدد الماء ، واستنزف العناصر الغذائية ، كما أضر بإنتاجية ملايين المكتارات من خلال إضفاء الملوحة والقلوية . وعملية التمليس وحدها قد تخرج من دائرة الإنتاج في العالم مساحة من الأرض تساوي مساحة الأرض التي تروي . وقد تصيب الملوحة أو التمليس بالماء حوالي نصف الأرض التي ترويرياً سطحياً . وقد نجم عن الإفراط في استخدام المياه الجوفية للري هبوط مناسب المياه الجوفية وظهور الأحوال شبه القاحلة .

١٧ - ولم تستغل بعد إمكانية مصايد الأسماك الاستغلال الكافي ، وبالطرق التي تضمن استمرارية المحصول ، لاسيما في الدول الساحلية النامية ، التي لا تملك المياكل الأساسية اللازمة أو التكنولوجيا أو القوى العاملة المدرية التي تبني وتدبر مصايد الأسماك في مناطقها الاقتصادية الخالصة . ولقد أدت أنشطة صيد الأسماك المفرطة إلى

١٠ - القضية : يؤدي نقص الأغذية في كثير من البلدان النامية إلى انعدام الأمن وإلى تهديدات بيئية . وكان السعي لتلبية الاحتياجات المتزايدة من الأغذية بصفة عاجلة ، إلى جانب الاهتمام غير الكافي بالتأثير البيئي للسياسات والممارسات الزراعية . السبب في إحداث أضرار بيئية كبيرة ، من بينها : التردي والتضوب في شكل التربة والغابات ; والبغاف والتصحر : وضياع وتدمر نوعية المياه السطحية والجوفية : وانخفاض التنوع البيئي والثروة السمكية : والضرر الذي حلّ بقاع البحر ، والتشبع بالماء ، والتمليس ، والتعدين : وتلوث التربة والماء والمياه : والتغير الذي يسببه الاستخدام غير السليم للأسمدة ومبادات الآفات وكذلك التفانيات الصناعية السائلة .

١١ - النظرة : بينما زادت قدرات إنتاج الأغذية زيادة كبيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، لم يتم تتحقق بعد الاعتداد على النفس في إنتاج الأغذية في كثير من البلدان . وفي غياب الإدراك البيئية السليمة ، سوف يعمل تحويل الغابات والمراعي إلى أرض محاصيل على زيادة تردي الأرض . فعلاً ، هناك مشاغل هامة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، تتمثل في التصحر وموارد المغاف المتكررة التي تسبب الهجرة على نطاق كبير من المناطق الريفية . وفي معظم البلدان النامية يمثل الضغط على الموارد الطبيعية ، ومن بينها تلك التي تقع في الملكة العامة ، قلطاً خطيراً . كما يشير فقد إنتاجية الأرض بسبب الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية وقدد الأرض ذات الجودة العالية لأغراض التحضر ، في بعض البلدان المتقدمة النمو ، قلطاً كبيراً .

١٢ - ولقد زادت محاثات التربة في جميع المناطق : فنجم عن زيادة كثافة استخدام الأرض انخفاض في إراحة الأرض . عمل بدوره على تقويض المحافظة على التربة وإدارة الرطوبة ومكافحة الأعشاب والأمراض في زراعات الميازات الصغيرة . وقتلت الأسباب الرئيسية لمحاثات التربة في إزالة الأحراج والرعي المفرط وإجهاد الأرضي الزراعية . كما كانت الأماط غير الملائمة من استخدام الأرضي وعدم كفاية الطرق الموصولة إلى الأرض من العوامل الأخرى التي تعمل في هذا الصدد . ومن التأثيرات الخارجية ، الفقر والتقى في السعة الكهربائية ، وقصر عمر شبكات الري وانخفاض المحصول السمكي . وقد تحمل أنهار العالم ٢٤ مليون طن من الرواسب إلى البحار سنوياً . ولقد عملت التكنولوجيات التي تراعي الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية ، والحمد الأدنى من الحرف ، والإراحة ، والأنواع المقاومة للجفاف والأفاس وألأمراض ، إلى جانب تنوع المحاصيل وتناولها ، وعمل المصاطب ، والمجراة الزراعية . على أن يكون المحاث تحت السيطرة في بعض الأماكن .

١٣ - ويعرض لخطر التصحر حوالي ثلث جميع الأرضي . وقد زاد السكان في المناطق الفاقحة خلال ربم القرن الماضي بأكثر من ٨٠ بالمائة . ومنذ اعتماد خطة العمل لمكافحة التصحر في عام ١٩٧٧^(٥٥) ، زاد

^(٥٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعنى التصحر ، نيروبي ، ٢٩ آب / أغسطس - ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، A/CONF. 74/36 (A) ، الفصل الأول .

الإفراط في استعمال الأسمدة ومبذلات الآفات ، إلى تردي التربة وتحتها في بعض البلدان . وبالمثل ، عمل دعم تصدير الحبوب الغذائية الذي جلّت إليه بعض البلدان على توسيع الصادرات الزراعية للبلدان أخرى ، كما أدى إلى الإهال البيئي للأراضي الزراعية . ييد أن هناك اتجاهًا في بعض البلدان نحو خفض نطاق الزراعة ، وتشجيع الزراعة المضوية والحفاظ على المجال الطبيعي للريف ، وتعميم الاقتصاد الريفي .

٢٣ - وفي البلدان النامية ، لا ينال الفلاحون سوى مبالغ زهيدة لنتائجهم الأمر الذي يبطّل همهمة الانتاج . وكثيراً ما يشتري سكان المدن المواد الغذائية بأسعار مدرومة ولا ينال الفلاحون سوى جزء من سعر السوق . أما البلدان التي بدأ الفلاحون يحصلون فيها على أسعار أفضل لنتائجهم فإن الانتاج الزراعي قد زاد فيها ، وتحسن إدارة التربة والمياه . وحين تقرن الأسعار الزراعية العادلة بالمساعدة التقنية للإدارة البيئية للزراعة ، فإنها تستطيع أن تساعد على تحسين نوعية الحياة في الريف فضلاً عن المدن . ويرجم ذلك جزئياً إلى كبح تدفق المجرة من الريف إلى المدينة . ييد أن تعديل أسعار المواد الغذائية بزيادتها ، يمثل قضية سياسة حساسة ، لاسيما في حالات انخفاض إنتاجية الموارد وانخفاض الدخل ، وتفضي البطالة وبطء النمو الاقتصادي .

٢ - الهدف والإجراء الموصى به

٢٤ - الهدف : تحقيق الأمن الغذائي دون استنزاف الموارد أو إحداث تردد بيئي ، وإصلاح قاعدة الموارد في المناطق التي تعاني من أضرار بيئية .

٢٥ - الإجراء الموصى به :

(أ) ينبغي أن تأخذ سياسات الحكومات لاستخدام الأراضي الزراعية والغابات وموارد المياه في اعتبارها اتجاهات التردي فضلاً عن تقييم الإمكانيات . وينبغي أن تختلف السياسات الزراعية من منطقة لأخرى لتعكس الاحتياجات الإقليمية والمختلفة . وتشجع الفلاحين على اتباع ممارسات تكون قابلة للإدامة من الناحية الإيكولوجية في مناطقهم أنفسهم وتشجع الأمن الغذائي الوطني . وينبغي أن تشرك المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ هذه السياسات :

(ب) وينبغي تحديد اتجاهات السياسة التي سببت ضغوطاً لا لزوم لها على الأراضي المدية ، أو اقتطعت أراضي زراعية ذات جودة عالية لأغراض التحضر ، أو أدت إلى الإهال البيئي للموارد الطبيعية ، والقضاء على هذه الاتجاهات :

(ج) ينبغي أن تقوم الحكومات بتصميم وتنفيذ تدابير تنظيمية وتضع سياسات ضريبية وسرعية وحافزة تهدف إلى ضمان أن الحق في ملكية الأرض الزراعية يحمل معه التزاماً بالمحافظة على إنتاجيتها . وينبغي أن شرط الاتجاهات الزراعية الطويلة الأجل على الفلاحين الاستقلال بأعمال المحافظة على التربة ، بما في ذلك تخصيص جزء من الأرض للإرادة ، كلما كان ذلك ملائماً :

(د) وينبغي أن تراعي الحكومات العدالة في الوسائل الازمة لإنتاج الأغذية وفي توزيعها . كما ينبغي لها أن تقوم بتصميم وتنفيذ إصلاحات زراعية شاملة لتحسين مستويات معيشة المسال الزراعيين الذين لا يملكون الأرضي . وينبغي أن تقوم الحكومات بإجراء حاسم

الاستغلال المفرط لمدة تجتمعات سمكية هامة وانهيار بعضها . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، قد تتفق إمدادات السمك السنوية عن الطلب بما يتراوح بين ١٠ ملايين و ١٥ مليون طن . وقد بدأت الاتفاقيات الإقليمية بشأن تنسيق سياسات الصيد الوطنية لإجراءات الترخيص ، والإبلاغ عن المحصول والرصد والمراقبة ، في دراسة استمرارية المحصول واستخدام التكنولوجيا الملازمة . ووضع المؤقر العالمي المعني بإدارة مصايد الأسماك وتنميتها^(٥٦) إطاراً وبرامج عمل لإدارة مصايد الأسماك .

١٨ - ويبلغ الإنتاج السنوي لمزارع أسماك المياه العذبة والزراعة المائية الآن حوالي ٨ ملايين طن من الأسماك . وقد قطعت الزراعة المائية في أوروبا وجنوب شرق آسيا خطوات واسعة هامة . وقتل الزراعة المائية الممارسة بعناية ، كجزء من طريقة تقليدية لتكلمه إيرادات المزارع والمستويب البروتيني ، أو كصناعة في حد ذاتها ، أملاً كبيراً للإدارة البيئية التكاملية والتنمية الريفية في كثير من البلدان .

١٩ - وقد عمل استخدام أنواع البذور العالية الفضة على مضاعفة الناتج الزراعي ، إلا أنه أدى إلى خفض النوع المبني للمحاصيل كما زاد من حساسيتها للتعرض للأمراض والآفات . ويمكن أن تعمل التكنولوجيا الناشئة للنقل المباشر للجينات ، أو نقل قدرة تثبيت النيتروجين التكافلية في المحاصيل البقولية إلى الحبوب ، على زيادة الإنتاج زيادة كبيرة وخفض التكاليف . كما ينبغي أن يعمل انتشار مصارف الجينات عن طريق المجلس الدولي للموارد الجينية النباتية ، وأعمال المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية ، على تحسين إمكانية التسويق الجيني ، ومن ثم تعزيز الإنتاجية الزراعية .

٢٠ - وقد عاد الإفراط في استعمال مبيدات الآفات بتلوث الماء والتربيه . فألحق الضرار بإيكولوجية الزراعة وخلق أحطاناً لصحة الإنسان والحيوان . وينبغي أن تستعمل مبيدات الآفات لزيادة الإنتاج الزراعي ، لكن استعمالها بدون تمييز قد أهلك الضواري الطبيعية وأنواعاً أخرى غير مستهدفة ، وزاد المقاومة لدى الآفات المستهدفة . ويعتقد أن أكثر من ٤٠٠ نوع من الحشرات قد اكتسبت المقاومة إزاء مبيدات الآفات وأن عددها أخذ في الارتفاع .

٢١ - وقد زاد استعمال الأسمدة الكيميائية للفرد خمس مرات ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٣ . وفي بعض البلدان سبب الإفراط في استعمال الأسمدة ، إلى جانب التغيرات السائلة من المنازل والصناعات . تحدث البعيرات والقوتوس ومستودعات الري ، بل والبحار الشاطئية من خلال ترب مرکبات النيتروجين والفوسفات . كما أصاب التلوث بالبيئات المائية الجوفية في كثير من الأمة وارتقت مستويات التغيرات في الأنهار باطراً على مدى العقود الأخيرين . وقد شكل تردي نوعية المياه السطحية والجوفية الناتجي عن استخدام المواد الكيميائية بما فيها النيترات مشكلة هامة في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء .

٢٢ - وقد عزى تراكم فوائض الأغذية في أمريكا الشمالية وغربي أوروبا وبعض المناطق الأخرى جزئياً إلى دعم أسعار المنتجات الزراعية . وأدى الدفع لزيادة الإنتاج استجابة للحافز ، إلى جانب

(٥٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، تقرير المؤقر العالمي المعني بإدارة مصايد الأسماك وتنميتها التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، روما ، ٢٧ حزيران / يونيو - ٦ تموز / يوليه ١٩٨٤ .

(ك) وينبغي مواءمة الوسائل التقنية والاقتصادية والتنظيمية مع تحسين كفاءة استعمال المياه في الزراعة والإنتاج الحيواني ، في إطار سياسة وطنية للمياه ينبغي أن تيسّر إيجاد نهج مشترك بين القطاعات ومتكملاً إزاء تنمية موارد المياه واستدامها . وينبغي أن يعمل التشديد على تخزين المياه الجوفية في الأراضي الجافة على تحسين ضمان إتاحة المياه . وينبغي إدخال تحسيسات على تقنيات استخدام المياه للإقليم إلى أدنى حد من الفاقد ، وتسقّف أنماط الزراعة مع الإمداد بالمياه ، ووضع أسعار للمياه بحيث تغطي تكلفة جمعها وتخزينها والإمداد بها من أجل المحافظة على المياه في المناطق التي تعاني من ندرة المياه :

(ل) وينبغي أن يأخذ اختبار تكنولوجيا الري ونطاقه في الاعتبار التكاليف والمزايا البيئية . وينبغي إيلاء اهتمام خاص للري الامركي والضيق النطاق . كما ينبغي أن يصاحب الري الصرف السليم لمنع حدوث التلويح والتسبّب بالماء . ولابد أن تقوم المساعدة الإنمائية بدور حيوي في تحسين إنتاجية الري القائم ، وتحفيض أضراره البيئية ، وتكيفه بما يتنقّل واحتياجات الزراعة المتنوعة الصغيرة النطاق :

(م) وينبغي حماية الحقوق التقليدية لل فلاّحين الذين يعيشون على زراعات الكفاف ، لاسيما الزراعة والرعاة المتنقلون والبدو الرحل ، من التعدي عليها . وينبغي أن يعمل توفير الهاياكل الأساسية والخدمات والمعلومات على تحديث أساليب الحياة البدوية دون الإضرار بعلاقتها الانسجمية التقليدية مع النظم الإيكولوجية . وينبغي أن تستند برامج ترخيص الأرض وإعادة التوطين إلى تقييم تأثيراتها البيئية إلى جانب تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية . كما ينبغي أن تهدف الصناعة الزراعية والتعدين وخطوطات الانتشار المغربي للمستوطنات إلى تحسين الأحوال البيئية في المناطق الريفية :

(ن) وينبغي توجيه التعليم العام وحملات الإعلام والمساعدة التقنية والتدريب والتشريع ووضع المعايير والموافرز نحو تشجيع استخدام المواد الضوئية في الزراعة . وينبغي توجيه استخدام الأسمدة ومبادرات الآفات ، في جملة أمور ، من خلال التدريب وإذكاء الوعي ووضع سياسات الأسعار الملائمة بحيث يمكن إنشاء نُظم متكاملة للإمداد الغذائي تستجيب للتغيرات البيئية . وبالمثل ، ينبغي التخلّي تدريجياً عن المعنوان التي أدت إلى الإفراط في استعمال الأسمدة الكيميائية ومبادرات الآفات أو إساءة استعمالها :

(س) وينبغي أن تحظى بالاهتمام في خطط خدمات الدعم للتنمية الريفية والزراعة مرافق التخزين الامرکية ، مع الارتفاع بالطرق التقليدية لضمان حماية المحبوب المخزونة :

(ع) وينبغي أن تبذل الحكومات جهوداً خاصة ، حيثما امتدت الحدود الزراعية بشكل لا يخضع للسيطرة ، لتوسيع المساحة المزروعة بالأختشاب وكذلك المحجرات الطبيعية :

(ف) وينبغي نشر الصور المأخوذة من التراب الاصطناعية والتوصير الجوي ونظم المعلومات المغرافية للتقييم والرصد ، لإنشاء قواعد بيانات للموارد الطبيعية . وينبغي إثابة هذه البيانات بلا مقابل أو نظر رسم رمزي للبلدان التي تحتاجها . وينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنسق البرامج الدولية في هذا الميدان . كما ينبغي أن يعمل هذا الجمع للبيانات وتحليلها الاقتصادية والاجتماعية على تيسير تصميم وتنفيذ

لتحويل معدلات التبادل التجاري لصالح الفلاحين من خلال سياسة التسuir وإعادة توزيع النفقات الحكومية :

(هـ) وينبغي أن تتحقق الحكومات من التأثيرات البيئية المباشرة وغير المباشرة للأغراض البديلة للمحاصيل والمراة واستخدام الأرض . وينبغي أن تستند السياسات المالية والتجارية إلى هذه التقييمات البيئية . كما ينبغي أن تولي الحكومات أولوية لوضع سياسة وطنية وانشاء أو تدعيم المؤسسات لصلاح المناطق التي أدت العوامل الطبيعية ومارسات استخدام الأرض إلى خفض إنتاجيتها :

(و) ولابد أن يبرز إصلاح وإدارة الأراضي الجافة بوضوح في خطط التنمية الوطنية والبرامج الزراعية في البلدان التي تشهد حالات التصحر . كما لابد من وضع نظم أفضل للإشعار المبكر بحالات الجفاف والكوارث الأخرى التي تحدّ بالأراضي الجافة . تقوم فيها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الإقليمية المعنية ، بالأدوار الملائمة :

(ذ) وينبغي أن تستند السياسات السليمية للغابات على تحليل قدرة الغابات والأرض التي تحتها على أداء مختلف الوظائف . وينبغي أن تبدأ برامج المحافظة على موارد الغابات بالسكان المحليين . ويقتضي الأمر التفاوض ، أو إعادة التفاوض ، على عقود تغطي استخدام الغابات لضمان قابليتها للإدامة . وينبغي تحسين الإرادة الثابتة لمناطق كبيرة من الغابات . بل ينبغي المطالبة بإعادة تجسير مناطق المراجحة التي قطعت أشجارها . وينبغي تعين أجزاء من الغابات كمناطق محمية من أجل المحافظة على التربة والمياه والحيوانات البرية والموارد الجينية في موانئها الطبيعية :

(ح) ينبعى أن تقدر التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لإزالة الغابات ، بما في ذلك القطع الكامل للغابات ، وأن تبلغ ضمن التقرير الوطني الدوري عن الأداء الاقتصادي للمراجحة . وبالمثل ، ينبغي الإبلاغ عن تكلفة الأضرار الناجمة عن التسبّب بالماء والتلويح ضمن التقرير عن الري والإنتاج الزراعي . وينبغي أن يصبح فقد الأرضي بمحوها إلى صحراء ، وعواقب ذلك على إنتاج الأغذية والتجارة والعملة والدخل ، جزءاً من التقرير السنوي عن النمو الاقتصادي . وينبغي أن تعكس السياسات والخطط الاقتصادية هذه الاعتبارات البيئية :

(ط) وينبغي استحداث حواجز اقتصادية وغير اقتصادية في المناطق التي تشهد إزالة للغابات وافتقاراً إلى الموارد المرجحة ، لإدارة الأحراج والكساء الخضري الحرجي . ومن وجهة نظر بيئية ، وتشجيع زراعة مشاتل الأشجار وزراعة الأشجار وزراعات خشب الوقود . كما ينبغي تشجيع المجتمعات المحلية على الاضطلاع بالمسؤولية الرئيسية في هذه المشاريع :

(ي) وينبغي تصميم وتنفيذ مشاريع لتعزيز التثجير ونظم المراجحة الزراعية وإدارة المياه وتدابير المحافظة على التربة ، مثل تسوية مناسب الأرض وعمل المصاطب . في المناطق التي تعاني من الإجهاد البيئي . وينبغي أن تستجيب هذه المشاريع لاحتياجات السكان المحليين من الأغذية والعلف والوقود ، وفي الوقت نفسه تزيد من إنتاجية الموارد الطبيعية على الأجل الطويل . وينبغي أن تصبح خطط تحسين البيئة جزءاً نظامياً من خططات الفوتو الوطني والعملة الريفية وتدعيم الدخل ، لوزارة التنمية في المناطق المعرضة للجفاف أو غيره من الضغوط البيئية :

(خ) وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية الأراضي الرطبة وتنميتها بعناية، لاسيما بالنظر إلى قيمتها الاقتصادية على المدى الطويل :

(ذ) وينبغي أن يولى الاستقلال القابل للإدامة لموارد الأحياء البرية اهتماماً خاصاً على ضوء إسهامه في تحقيق الأمن الغذائي .

جيم - الطاقة

١ - القضية والنظرة

٢٦ - القضية : ثمة بيانات واسعة في نقاط استهلاك الطاقة، وتتطلب احتياجات الإسراع بالنمو الاقتصادي وزيادة السكان التوسيع السريع في إنتاج الطاقة واستهلاكها . وتشمل المشاكل الرئيسية في هذا الصدد : نضوب إمدادات خشب الوقود وإناحتها بشكل غير كاف ، والتأثيرات البيئية لإنتاج الطاقة الأحفورية ونقلها واستخدامها ، مثل تحميص البيئة وتركيم غازات الدفيئة وما ينجم عنه من التغير المناخي . وعلى الرغم من أن للطاقة أهمية حاسمة في عملية التنمية إلا أنه لم يحدث سوى القليل من العمل المتضاد نحو موازنة ضرورات البيئة والطلب على الطاقة .

٢٧ - النظرة : ينسب ثلاثة أرباع استهلاك الطاقة العالمي إلى أنواع الوقود الأحفوري : النفط والفحم والغاز الطبيعي . ويعري الإمداد بالباقي أساساً من الكتلة الأحيائية ومن الطاقة الكهرومائية والطاقة النووية . وتمثل المشاكل الرئيسية التي يسببها استخدام الوقود الأحفوري في : تلوث الهواء ، وتحميس التربة والمياه العذبة والغابات ، والتغير المناخي ، لاسيما تدفقة الجبو . وتصل تكاليف مكافحة هذه المشاكل ومعالجة تأثيراتها البيئية والصحية إلى مبالغ هائلة . ومع أنه يجري تنمية مصادر الطاقة الجديدة والتجددية ، بما في ذلك الطاقة الشمسية والرياح ، والطاقة المستمدّة من البحر والطاقة الحرارية الأرضية ، فمن غير المحتمل أن تشتغل بإسهام كبير خلال بقية هذا القرن .

٢٨ - وتشهد أسعار النفط الدولية كثراً من التقلبات . ومع أن التأثير الاقتصادي المباشر لانخفاض الأسعار كان كبيراً، فإن زخم المجهود المبذولة لتحسين كفاءة الطاقة واستبانت بدائل من أنواع الوقود الأحفوري ، الذي بدأ في أعقاب ارتفاع أسعار النفط ، ربما يتضاعف .

٢٩ - ومع أن نصيب البلدان النامية يبلغ حوالي الثلث من الاستهلاك العالمي للنفط ، إلا أن الكثير منها لا يتيح له الوصول الكافي إلى الطاقة ، إذ يعتمد معظمها على واردات النفط وعلى طاقة الكتل الأحيائية والطاقة الحيوانية . ولقد أخذ المثبت ، الذي يد بالطاقة حوالي نصف سكان العالم ، يتسم بالشح ، وعمل الإفراط في قطعه على تحرير البيئة . وقد أحرز بعض البلدان تقدماً في نسبة الغاز الحيوي مع مراعاة تحسين البيئة ، إلا أن إمكانية الغاز الحيوي لم تستقل بعد إلى حد كبير . وإذاء احتياجات التصنيع والاتجاهات السائدة في النمو السكاني ، سوف تزيد الاحتياجات من الطاقة بشكل هائل خلال العقود القادمة . وإذا لم تتوضع تدابير كفاءة الطاقة في موضعها ، فلن يكون من الممكن تلبية تلك الاحتياجات .

خطط استخدام الأرض وتنمية الموارد الطبيعية وتحسين التعاون الدولي في مجال الإدارة البيئية للموارد الطبيعية عبر الحدود :

(ص) وينبغي أن يولي التعاون الدولي أولوية للمخططات التي تهدف إلى تقوية المهارات والقدرات المؤسسة في البلدان النامية في مجالات مثل علم الوراثة التطبيقي ، والزراعة الزراعية ، وإعادة التدوير ، المضوبي ، والإدارة المتكاملة للأفات ، وتنمية المحاصيل ، والصرف ، والمحرث المحافظ على التربة ، وتنمية الكتبان الرملية ، ومشاريع الري الصغيرة ، والإدارة السليمة بينما لنظم المياه العذبة :

(ق) وينبغي نشر التكنولوجيا الأحيائية ، بما في ذلك زراعة الأنسجة ، وتحويل الكتلة الأحيائية إلى ناتج مفيد ، والالكترونات الدقيقة ، وتقنيات المعلومات ، بعد إجراء تقييم دقيق لأنماطها البيئية وفعاليتها من حيث التكلفة بقصد تشجيع الإدارة البيئية للزراعة . وينبغي أن تعزز الحكومات وصول الفلاحين إلى هذه التكنولوجيات عن طريق السياسات الوطنية والتعاون الدولي . وينبغي تكشف البحوث بشأن التكنولوجيات التي تدعو الحاجة الماسة إليها في المناطق التي تعاني من سقوط المطر بشكل لا يعتمد عليه ذات الطفرانية المتفاوتة والتربة الرديئة . كما ينبغي أن تضع الحكومات أهدافاً لتنمية ملاكات المهنيين المتخصصين في الإدارة البيئية للتربة والمياه والغابات وفي التكنولوجيا الأحيائية بنظرية متكاملة متعددة التخصصات :

(ر) وينبغي تنمية الزراعة المائية إلى أقصى حد ، على أن يكون ذلك بقدر الإمكان مقتناً بالزراعة ، وذلك باستخدام التكنولوجيا الخصصة التكاليف والبساطة والكيفية اليد العاملة . وينبغي تكيف التعاون من أجل الإدارة البيئية للموارد البحرية المائية ومصايد الأسماك عن طريق المساعدة التقنية وكذلك الاتفاقيات والاتفاقات :

(ش) ونظرًا للدور الذي تقوم به المرأة في مجال الزراعة في كثير من البلدان النامية ، ينبغي أن توفر لها فرص التعليم والتدريب الملائمة . وينبغي كذلك إعطاؤها السلطة الالزمة لاتخاذ القرارات فيما يتعلق ببرامج الزراعة والزراعة :

(ت) وينبغي خفض ما في هيكل سوق الأغذية العالمي من الإعوجاج إلى أدنى حد ، كما ينبغي أن يتحول التركيز على الإنتاج نحو البلدان التي تعاني من العجز في المواد الغذائية . وينبغي تغيير نظم الحماف في البلدان المتقدمة النمو بحيث ت brittle الإنتاج الزائد عن الحد ، وتعزيز الإدارة المحسنة للتربة والمياه . كما يجب أن تدرك الحكومات أن جميع الأطراف تخسر من خلال الحواجز الحياتية ، وأن تعيد تصميم سياساتها التجارية والضرورية باستخدام المعايير البيئية والاقتصادية :

(ث) وينبغي عقد اتفاقيات دولية فيما يتعلق بسياسات الأسعار الزراعية بغية الإقلال إلى أدنى حد من الفاقد وسوء الإدارة للأغذية والموارد الطبيعية في الزراعة . وينبغي أن تهدف هذه الاتفاقيات إلى إحداث تقييم دولي للعمل في مجال الزراعة وفقاً لقدراته طويلة الأجل للبلدان العاملة في الإنتاج الزراعي . وفي هذا السياق ، ينبغي إيلاء اعتبار لتنمية عمل برنامج الأغذية العالمي من خلال إنشاء مصرف أغذية عالمي ، تستطيع البلدان أن تسحب منه إمدادات غذائية في حالات الطوارئ :

٢ - الهدف والإجراء الموصى به

٣٤ - الهدف : توفير طاقة كافية يشن معقول وخاصة عن طريق إتاحة الوصول إلى الطاقة بصفة أساسية في البلدان النامية . لتلبية الاحتياجات الراهنة والمتزايدة بطرق تقلل إلى أدنى حد من التردد البيئي والأخطار البيئية ، وحافظ على مصادر الطاقة غير التجدددة ، وتحقق الإمكانيات الكاملة لمصادر الطاقة التجدددة .

٣٥ - الإجراء الموصى به :

(أ) ينبغي أن تأخذ خطط الحكومات للطاقة في الاعتبار ، بطريقة منهجية ، المتطلبات البيئية . وينبغي مواصلة وضع سياسات فعالة في مجال الطاقة تقترب بنتائج سليم يبيناً وجود خالنط ملائمة للطاقة بغية وضع أنماط استهلاك الطاقة تكون قابلة للإدامه . وينبغي تدعيم الجهد الوطني بالتعاون الدولي ، لا سيما في مجال البحوث العلمية ، ووضع المعاير ونقل التكنولوجيا والمعلومات :

(ب) وينبغي أن يأخذ تسعير الطاقة ، وفرض الضرائب ، والسياسات التجارية وغيرها من السياسات ، في الاعتبار التكاليف البيئية لجميع أنواع الطاقة . وينبغي التخلص تدريجياً عن الدعم لأنواع الوقود الأحفوري . كما ينبغي تقديم حافز اقتصادي إلى المشاريع الخاصة والمستهلكين والمؤسسات الحكومية لجعل مصادر الطاقة التجدددة أكثر استخداماً . وكلما دعت الضرورة ينبغي أن يعمل التعاون الدولي على تيسير استكشاف الطاقة وإنتاجها على نحو سليم يبيناً :

(ج) وينبغي إتاحة المعلومات بشأن التأثيرات الضارة يبيناً للاستخدام المكثف لأنواع الوقود الأحفوري . وينبغي أن يحظى بالاهتمام العاجل تلوث الهواء في المحضر والمناطق الصناعية وترواكم غازات الدفيئة وما يصاحبها من التغير المناخي ونقل ملوثات الهواء عبر الحدود في جميع المناطق ويشمل ذلك أعمال الرصد بالطرق الملائمة . ويجب وضع المعاير وتفيذهَا داخل البلدان وفيها . كما ينبغي عقد الاتفاقيات والاتفاقات لمعالجة هذه المشاكل . وفي هذا السياق ينبغي قبول مبدأ « من يلوث يدفع » . وينبغي أن تكفل الحكومات تطبيق التكنولوجيات النظيفة على نطاق أوسع مما كان في الماضي على المستوى المحلي . وينبغي أن تعمل منظومة الأمم المتحدة ، بالاشتراك مع الجهات الحكومية الدولية الأخرى ، على تحسين الوصول إلى المعلومات عن مصادر الطاقة التجدددة وعن الاستعمال الكفء للطاقة :

(د) وإذن أهمية خشب الوقود ، ينبغي أن تحظى البرامج الوطنية للتثريج والإدارة البيئية للأراضي المشجرة بمزيد من الموارد المالية . كما ينبغي أن تشجع تشجيع خاص برامج الحراجة الزراعية وزراعة الأشجار والأراضي المخصصة للأشجار الحراجية بالقرية ، في البلدان التي تعاني من العجز في خشب الوقود . كما ينبغي أن يخضع القطع التجاري لخشب الوقود للتدقيق والرقابة الصارمة نظراً لتكليف البيئة . وينبغي تشجيع استخدام المأード ذات الكفاءة في استهلاك الوقود وكذلك التي تعمل بالفتحن البني . وينبغي توجيه عملية تسعير خشب الوقود على أساس دراسة الإمدادات القابلة للإدامه والمنفعة مع الاحتياجات :

(هـ) ولها كان من الممكن أن يكون الفاز الحيوي مصدرًا هاماً للطاقة . وينبغي العمل على استخدام التكنولوجيا القائمة للإفاده من

عن طريق وضع المعاير وإدخال المعدات الملائمة في المصانع وكذلك السيارات ، واستبعاد التكنولوجيات النظيفة للطهي ، وندفنة الأماكن ، والعمليات الصناعية ، وتوليد القوى . ييد أن المحاولات التي يبذل لمعالجة تلوث الهواء في المحضر وفي الصناعة كثيراً ما نقلت المشكلة بشكل فعال ، مثلاً ، على شكل تربسات حضية ، إلى مناطق وبلدان أخرى . وربما تسبب التحمس في موت محقق لما لا يقل عن ٥ إلى ٦ في المائة من الغابات الأوروبية . وكخطوة أولى ، اتفق بعض البلدان الأوروبية على برنامج للتعاون التقني لرصد التلوث بعيد المدى لبعض ملوثات الهواء ومكافحته . ييد أن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت وأكسيد الترويجين عملية باهظة التكاليف إلى حد ما ، وإن كانت تقنيات التقليل الفعالة قد أدخلت في بعض البلدان . ومن ناحية أخرى ، لا توجد تكنولوجيات فعالة لمكافحة تراكم ثاني أكسيد الكربون الذي يمكن أن يحدث تغيراً ملحوظاً في المناخ . وفضلاً عن ذلك ، لم يتمتع بعد اتفاقاً كاملاً من التكنولوجيات المتاحة . وتمثل الصعوبة في تحديد المستوى الذي يمكن عنده تقبل تكاليف تراكم أضرار أنواع الوقود الأحفوري الملوثة ، وحجم المال الذي يستمر في البحوث العلمية لاستبعاد تكنولوجيات نظيفة .

٣٦ - وكتيراً ما تستخدم الطاقة بطرق متلفة . ويتحمل الجميع ثمن هذا الإنلاف ، إلا أن الفقراء هم أكثر من يتحمله . وعلاوة على ذلك ، يتنتقل جزء من هذا الثمن إلى الأطفال والأجيال القادمة والبلدان الأخرى . وقد أجرى العديد من البلدان تجرب ناجحة خلال العقد الأخير بشأن المحافظة على الطاقة للاستخدام المنزلي ، وتحسين كفاءة الطاقة في الصناعة والزراعة واعباء خالنط للطاقة للإنفل إلى أدنى حد من الأضرار البيئية . وفي بعض البلدان ، تغيرت طبيعة النمو الصناعي بطرق عملت على الاقتصاد في استخدام الطاقة . مثلاً ، النمو السريع في صناعات الالكترونيات والاستجمام والخدمات . وبينما عليه ، كان هناك انقسام ملحوظ ما بين النمو الاقتصادي وزيادة استهلاك الطاقة . ويمكن أن تخفض وفورات الطاقة والمصادر التجدددة والتكنولوجيا الجديدة من استهلاك الطاقة ، وفي الوقت نفسه تحافظ على زخم النمو الاقتصادي .

٣٧ - وبينما حظي استكشاف النفط وتعدين الفحم باهتمام كبير ، إلا أنه لم يتم تحقيق إمكانية الغاز الطبيعي . إذ تفقد كميات كبيرة بسبب عدم وجود الهياكل الأساسية اللازمة والاستهلاك اللازم . كما توجد في العالم قدرة لم تستغل بعد نسبياً لتنمية الطاقة الكهربائية . ولم التخطيط البيئي في الماضي بالاهتمام الكافي في تنمية الطاقة الكهربائية . ولم تستخدم بعد مشاريع الطاقة الكهربائية الامركنية الصغيرة على نطاق ملموس . على الرغم من أنها كانت قادرة على توفير مصادر طاقة اقتصادية كفؤة وسلبية يبيناً .

٣٨ - وستستخدم الطاقة النووية على نطاق واسع باعتبارها مصدراً للكهرباء . وقد وضعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مبادئ توجيهية لتضمن استبانتها واستخدامها بأمان . وتسمى المسائل المفتوحة بهذه الطاقة خطر التلوث العرضي ، الذي يمكن أن ينتشر بسرعة فوق مسافات طويلة ، وكذلك التناول والتصرف الأمانين للثقافات المسعة . بما في ذلك المفاعلات النووية التي انتهت صلاحيتها .

حين يعمل هذا الوعي باطراد على إعلام السياسة العامة والتأثير فيها ، إلا أن المعرفة البيئية ماقشت متفاوتة بشكل ملحوظ . ولعدم وجود آليات للمشاركة بلا عوائق في هذه المعرفة ، فإن الحكومات ودوائر الصناعة قد تستورد مواد خطيرة وتسمح بإقامة عمليات بطل استعمالها في أماكن أخرى . والمعلومات غير الكافية على المستوى الجماهري بالغيرات التي تحدث في البيئة وأسبابها وما يترب عليها من آثار اقتصادية ، تعرقل مشاركة العينين بالتخاذل القرار بشأن تحديد موقع النشأت الصناعية واحتياج التكنولوجيا الصناعية .

٣٨ - ولقد استخدمت الموارد الطبيعية في الصناعة بشكل يتسم بالتبديد . وأحرز عدد من البلدان مؤخراً تقدماً كبيراً في استبatement واتباع تكنولوجيا صناعية نظيفة قليلة التفاسيات . وفي استرجاع المواد الخام الصناعية الشحيحة وإعادة تدويرها . ولقد استطاعت المواد الجديدة وتكنولوجيات التجهيز أن تتقى المواد الخام وموارد الطاقة وأن تخفض الضغوط البيئية . ومع ذلك ، ما زالت توجد في كثير من البلدان عمليات كثيفة الموارد في غياب السياسات المناسبة والوصول إلى التكنولوجيات السليمة .

٣٩ - وقد أدت الممارسات الصناعية غير الماخضة للسيطرة إلى مستويات عالية غير مقبولة من المواد الضارة أو السمية في الهواء ، وتلوث الأنهار والبحيرات والمياه الشاطئية والترية وتدمر الغابات وتراكم ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة . التي تهدد بحدوث تغيرات المناخ ، تشمل ارتفاع حرارة الجو على نطاق العالم . وقد ترتفع مستويات البحر كثيراً نتيجة لذلك . ويهدد الإنتاج الصناعي لمركبات الكلور والفلور والكربون وابنائتها بحدوث نضوب كبير في طبقة الأوزون ، مما يؤدي إلى زيادة الإشعاع فوق البنفسجي .

٤٠ - ولقد ازدادت مؤخراً خطورة الموارد الصناعية ، لاسيما في صناعة المواد الكيميائية . وحتى البلدان المتقدمة النمو ، لا يوجد فيها الاستعداد الكافي لمواجهة هذه الطوارئ . وكذلك لا توجد الأطر الالزمة للتعاون الدولي في مثل هذه الأحوال . ومن المشاكل الحاسمة في هذا الصدد عدم وجود الإنذار في الوقت المناسب أو المشاركة الكاملة في المعلومات بشأن طبيعة وحجم الأخطار على الصناعيين المحلي والإقليمي .

٤١ - ومع النمو والانتشار الصناعيين ، يشير نقل وتغذين وتصريف التفاسيات الكيميائية والسمية والمشعة باطراد تهدياً خطيراً . ولقد طبق مبدأ «من يلوث يدفع» فعاد بنتائج طيبة في بعض البلدان ، إلا أنه ما زال غير مطبق أبداً في الكثير من البلدان الأخرى ، بحيث أن مصدر الإضرار البيئي كثيراً ما لا يكون مسؤولاً عنها يسببه من الضرر . ومع ملاحظة المركبة السريعة للتصنيع ، قد تقل مواطن بعض الصناعات الملوثة من بلدان أخرى . ولما كان معظم البلدان النامية لا يملك القدرة التقنية أو المؤسسة لتحليل أو رصد الآثار البيئية المرتبطة على العمليات أو المنتجات أو التفاسيات الصناعية ، فإنها تكون معرضة للأضرار الصناعية البيئية .

٤٢ - ونجح كثير من البلدان المتقدمة النمو في استخدام التكنولوجيا والسياسات والأطر المؤسسة والتشريعية لمعالجة التلوث الصناعي . ونجح العديد منها في ابتكار أو استخدام تكنولوجيات نظيفة أو قليلة التفاسيات . وقد أنتج مكتب الصناعة والبيئة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة منشورات بها معلومات مفصلة ومستفيضة عن التكنولوجيات

التفاسيات الزراعية والحيوانية والبشرية بشكل أوسع عن طريق المفاوض والتجويم . وينبغي أن يقوم التعاون التقني بين البلدان النامية بدور حيوي في هذه العملية ، معأخذ مزاياه التصاححية والزراعية في الاعتبار :

(د) وينبغي أن تخضع القرارات التي تُتخذ بشأن مشاريع الطاقة الكهرومائية الكبيرة للتوجيه الذي يشير به تحليل التكاليف والمزايا الاجتماعية في ضوء التأثيرات البيئية المحتملة . كما ينبغي أن تخضع مشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة باهتمام خاص نظراً لأنها يمكن أن تيسر ، في الوقت نفسه ، تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية :

(ز) وينبغي أن تخضع مصادر الطاقة المتعددة بأولوية عالية وأن تستخدم على نطاق أوسع مما كانت عليه في الماضي مع إيلاء الاعتبار الكامل لأنثرها البيئية . كما ينبغي إيلاء الاهتمام لتكنولوجيات استبatement مصادر متعددة للطاقة مثل الرياح وحرارة باطن الأرض ، وبوجه خاص الطاقة الشمسية . وينبغي للتعاون الدولي أن يسر هذه العملية :

(ح) وينبغي أن يهدف التعاون الدولي إلى إيجاد نظام للإنتاج والاستعمال الأمثل للطاقة النووية وكذلك ملامنة تداول التفاسيات المشعة ، على أن تؤخذ في الاعتبار . عن طريق آليات ملائمة منها الشاور السابق - مصالح واهتمامات البلدان التي قررت عدم إنتاج الطاقة النووية ، ولا سيما الفرق فيما يتعلق باختيار موقع المصانع النووية القريبة من حدودها . وينبغي أن يتيح هذا النظام عالمياً ليشمل مراعاة المعايير والإجراءات المقارنة بشأن إدارة المفاعلات وتقاسم المعلومات والتكنولوجيا من أجل الأمان النووي . وينبغي أن تتكامل الاتفاقية بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي والاتفاقية بشأن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طاري إشعاعي^(٥٧) باتفاقات ثنائية ودون إقليمية وأن تؤدي كذلك إلى التعاون التقني فيما بين البلدان بشأن الإدارة البيئية للطاقة النووية .

دال - الصناعة

١ - القضية والنظرة

٣٦ - **القضية** : تعود التنمية الصناعية بزيادة واضحة . ولكنها كثيراً ما تتطوي على الإضرار بالبيئة وصحة الإنسان . وتمثل التأثيرات السلبية الرئيسية في الاستخدام المبدد للموارد الطبيعية الشحيحة واستنزافها : وتلوث الهواء والماء والترية : والإزدحام والضوضاء والقدرة : وتراكم التفاسيات الخطيرة : والمواد ذات العاقد البيئية الهمة . ولقد كان هناك عدم توازن ملحوظ بين أنماط التصنيع والاستغلال المنزلي عليها للموارد الطبيعية والمردي البيئي . ولا توجه أمال شرفة للإسراع بالتنمية الصناعية السليمة بينما على نطاق العالم ، في غيبة العمل الدولي المتصافر .

٣٧ - **النظرة** : على الرغم من أن بعض المجهود قد بذلت لمراجعة المشاكل البيئية للصناعة ، إلا أن التأثيرات السلبية سوف تتزايد إذا لم يجر تناولها بشكل منهجي . ومن الاتجاهات المبشرة في هذا الصدد الوعي المتامي باطراد بالأخطار البيئية والصناعية في جميع أنحاء العالم . وفي

(٥٧) انظر: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الوثيقة الخامسة ، القرارات والاتفاقيان التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية الأولى للمقر العام ، ٢٤ - ٢٦ ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، الفروع الأول إلى الرابع .

على الصعيد الدولي نقل التكنولوجيا والمهارات الصناعية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية لوقف التدهور البيئي المرتبط بالصناعة . وينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتكييف جهودها في هذا الاتجاه :

(ب) وينبغي للحكومات التي لا يوجد لها حتى الآن برنامج لرصد الهواء والتربة والمياه العذبة والتلوث الساحلي الناتج من الانبعاثات والغازات الصناعية الساللة ، والأنشطة الصناعية الخطيرة ، أن تدخل مثل هذه البرامج :

(ج) وينبغي أن تعمل الحكومات على وضع وإنفاذ معايير بيئية وحواجز مالية وحواجز أخرى للصناعة بغية تركيب معدات لمكافحة التلوث في المصانع القائمة . كما ينبع أن تكفل وضع العقوبات لعدم الإذعان ، وفقاً لمبدأ « من يلوث يدفع » . وينبغي أن تتعاون المنظمات الدولية مع الحكومات في وضع معايير عالمية أو إقليمية :

(د) وينبغي أن تطلب الحكومات تقارير دورية من الصناعات عن التدابير التي تنفذها لحماية البيئة وتحسينها . لاسيما الصناعات المنظوية على أخطار بيئية وصحية كبيرة :

(هـ) وينبغي أن تقوم المشاريع الصناعية بإجراء تحاليل للتأثير البيئي ولمقارنة التكلفة بالفائدة قبل البت في تحديد المواقع للمواد الصناعية وتخصيصها . وينبغي أن تضمن الحكومات إجراء هذه التحاليل وإذا عنتها . كما ينبع أن تيسر السياسات الحكومية اختيار مواقع الصناعات بحيث تخفف من حدة الانتظاظ الحضري وتشجع على التنمية الريفية . وينبغي للصناعات التي تستخدم منتجات ونفايات بعضها البعض أن تكون قريبة من بعضها :

(و) وينبغي أن تتقبل الحكومات والمشاريع الصناعية وجهات نظر فئات المواطنين وروابط المجتمع والمنظمات المعاملية والهيئات المهنية والعلمية بقصد التوصل إلى قرارات بشأن تحديد المواقع الصناعية والتصميم والتكنولوجيات المستخدمة لتلبية الاحتياجات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للناس ، وتتفيد هذه القرارات :

(ز) وينبغي أن تعاون الغرف التجارية واتحادات الصناعة تعاوناً نشطاً في تنفيذ معايير الانبعاثات وتدابير مكافحة التلوث . وينبغي أن تنشئ لجأات لسد الفجوة القائمة لدى أصحابها في المعرفة والقدرات المتعلقة بالإدارة البيئية . كما ينبع تشجيع هذا التعاون بين صغار المتجدين :

(ح) وينبغي أن تراعى الشركات عبر الوطنية التشريعات البيئية للبلد المضيف وتعتمد التشريعات المائية في البلد الأصلي . ويمكن أن يتضمن التشريع المطالبة بأن تخضع أنشطة الشركات عبر الوطنية والمشاريع المحلية للمحاسبة البيئية العامة . ووفقاً للمدونة الدولية المقترنة لقواعد السلوك ينبغي للشركات عبر الوطنية أن تنشئ ، على نحو مرحلٍ في البلدان الضيفة المهارات والقدرات التكنولوجية الازمة لإدارة الصناعة إدارة سلبيّة يبيّناً ، حتى في غيّة التشريعات الخاصة بمعايير البيئة المرغوبة :

(ط) وينبغي أن تخضع التعاون الصناعي الدولي لقيود الآثار البيئي مثل الصناعات الوطنية سواءً بسواءً :

السلبية بيّناً في صناعات معينة . وهكذا ، فإنه بالرغم من وجود الأخطار البيئية للعمليات والمنتجات والنفايات الصناعية ، فإنه يتاح الآن قدر كبير من الدراية والخبرة والتكنولوجيا لمنع المواد الضارة الصناعية ، ولتنفيذ الممارسات المسؤوله بيّناً .

٤٣ - وأساح الابتكار التقني فرصةً مشرةً لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية متضادة . ويمكن أن تعمل التكنولوجيا التي أحسن توجيهها على تحويل أنماط التصنيع وتحسين التقسيم الدولي للعمل . وقد أحدث الابتكار في مجال الإلكترونيات الدقيقة والالكترونيات البصرية ثورة في صناعتي المعلومات والاتصال ويمكن أن يؤدي إلى الانتشار المغرافي للصناعة . وهذه الابتكارات تبشر بالخير للبلدان النامية التي تعاني من المشاكل المزدوجة للتركيزات الصناعية المفرطة في المناطق الحضرية والإهمال النسيجي للمناطق الريفية .

٤٤ - وسوف تعتمد البلدان النامية ، في العقود القادمة ، اعتناداً متزايدًا على الصناعة ، بما فيها معالجة ما لديها من مواد خام ، من أجل توفير الدخل وفرص الوظائف . وعلى النقيض من ذلك ، يتغير نظر الصناعة ، في بعض البلدان المتقدمة النمو ، في اتجاه الأنشطة الكثيفة المعرفة والمتوفرة للطاقة والمواد . وعلاوة على ذلك ، بدأت الصناعات المتعلقة بأوقات الفراغ والخدمات تقوم بدور هام في هذا التغير .

٤٥ - ولقد أخذت البلدان تلتقي مماً لصياغة اتفاقات بشأن التدابير الوقائية لاحتواء التأثيرات البيئية للمنتجات والعمليات الصناعية على الصعيدين العالمي والإقليمي وغير المحدود . ومن أمثلة هذا الاتجاه الشجاع : الاتفاقيات والبروتوكولات لمكافحة التلوث البحري من المصادر البرية في إطار مختلف برامج البحر الإقليمية : واتفاقية فيما لوبيا طبقة الأوزون : وظهور توافق الآراء الدولي بشأن مكافحة انبعاثات مركبات الكلور والفلور والكربون : واتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر المحدود وبرنامجهما التعاوني لرصد وتقدير التقليل البعيد المدى للثوانات الجو في أوروبا - وبمبادرة القاهرة التوجيهية والأساسية للإدارة السلبية بشأن للغازات الخطيرة^(٤٨) التي قدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة . ويمكن مد هذا التعاون الدولي إلى كثير من مجالات الإدارة البيئية الصناعية والمناطق المغارافية . وعلاوة على ذلك ، يتزايد استعداد الصناعة نفسها للاضطلاع بمسؤوليات بيئية عقب مؤتمر الصناعة العالمي المنعقد بالإدارة البيئية لعام ١٩٨٤ الذي دعا إلى عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

٢ - الهدف والإجراء الموصى به

٤٦ - الهدف : التحسينات المطردة في مستويات المعيشة في جميع البلدان ، لاسيما البلدان النامية ، عن طريق التنمية الصناعية التي تمنع الأضرار والأخطار البيئية ، أو تقللها إلى أدنى حد .

٤٧ - الإجراء الموصى به :

(أ) ينبع أن تتفذ الحكومات سياسات تساعد على تحول الاقتصادات من الاستخدام المبدد للموارد الطبيعية والمواد الخام ، والاعتداد على صادراتها ، إلى التنمية الصناعية السلبية بيّناً . وينبغي تكيف الجهد الوطني المبذولة في تحطيط وتنفيذ السياسات الصناعية السلبية بيّناً . كما ينبع أن تدخل الحكومات خططات للحواجز تساعد على إنشاء مرافق لاسترجاع المواد الخام الشجعية وإعادة تدويرها . وينبغي أن يدعم

والآحوال المعيشية التي لا تحتمل ، على نطاق واسع في كثير من أنحاء العالم . ويضاعف من هذه المشاكل الفقر وسوء التغذية والجهل .

٤٩ - النظرة : زادت قدرة الإنسان على توقى المرض بشكل كبير خلال العقود القليلة الأخيرة ، ويرجع ذلك أساساً إلى الإنجازات العلمية ، والإتحاد الأفضل للمرافق الصحية والماء النقى والصرف المأمون للفضلات . وفي كثير من البلدان المقدمة التموساعدةت الآحوال المعيشية الأفضل على توقى المرض ورفعت متوسط الأعمار المتوقعة . أما في البلدان النامية ، فإن ما تحقق من إنجازات يختلف وراء ما هو ممكن تقنياً .

٥٠ - وفي البلدان النامية ، يموت أكثر من ٤ ملايين طفل تحت سن الخامسة بسبب الإسهال سنوياً . ولشن لم يتسبب الإسهال في الموت ، فإنه يستنزف الميوبية ويوقف النمو البدنى والعقلى . وقتل الملاريا مرضآ آخر من الأمراض التي يحملها الماء ، وهي تصيب حوالي ١٠٠ مليون شخص سنوياً . وبالمثل ، فإن التنفيذ والكوليرا من الأمراض المتقطنة في البلدان النامية . وكذلك فإن البليهارسيا وعمى النهر من الأمراض الشائعة التي يسببها سوء إدارة المياه . وقد عمل مرض النوم الذي تسببه ذبابة تسي تسي على الحيوان الفعلى من استخدام بقاع شاسعة من الأرض في أفريقيا لإقامة المراعي أو المستوطنات . كما يعمل حرق الفحم والنفط والخشب والروث والنفايات الزراعية على تراكم تركيزات خطيرة من الفازات السمية في البيوت والمصانع ، وتترجم عن ذلك أمراض القلب والرئتين الرزنة . والتهاب الشعب الهوائية وانفاسح الرئة والربو .

٥١ - وفي البلدان الدافئة الرطبة حيث يكون التخزين غير ملائم ، تسبب مواد الأفلاتوكسين الموجودة في الأغذية سرطان الكبد . ومن ناحية أخرى ، يسبب الإفراط في استعمال الأسمدة مستويات زائدة من النترات في المياه الجوفية مما يعرض صحة الأطفال للخطر ، كما تؤدي تسربات النitrates إلى تختال المياه السطحية وتلوث المحاريات . وقد تسببت مواد الفوسفات الموجودة في الأسمدة في وجود تركيزات عالية من الكالسيوم في الطعام . وفضلاً عن ذلك ، فإن مبيدات الآفات ومبيدات الأعنة ومبيدات القطر تسكل تهديداً مباشراً للصحة في المناطق الريفية . حين لا يؤتمن استعمالها بالتجهيز السليم . وقد أدى الإفراط في استعمال مبيدات الآفات كذلك إلى وجود بقايا عالية منها في الأغذية .

٥٢ - وهناك قرابة بليون شخص لا يتأتى لهم المأوى الملائم منهم ملايين يعيشون فعلاً في الطرق . وبحلول عام ٢٠٠٠ . سيكون هناك زهاء بليوني شخص ، أو ٤٠ في المائة من سكان البلدان النامية ، يعيشون في مدن كبيرة أو صغيرة ، وبالتالي فإنهم يشكلون ضغطاً على مخططى المدن وعلى الحكومات . ومعظم البلدان النامية لا يملك بالفعل الموارد المطلوبة لتوفير الإسكان والخدمات لمن هم في حاجة إليها . وعملت تدفقات اللاجئين في بعض البلدان النامية على تفاقم الآحوال الصحية والسكنية والبيئية . وكذلك ففي المناطق التي تتنازع فيها المستوطنات الريفية على نطاق واسع ، فإن الصحة والإسكان وخدمات المياكل الأساسية تصبح بعيدة عن المتناول .

٥٣ - ويعيش قرابة الثالث من جميع سكان المدن والمدن الكبيرة في البلدان النامية في أحياه فقيرة وأكواخ دون أي مساعدة أو دعم للهيأكل الأساسية من أي نوع ، وفي ظل أحوال مناومة في الغالب . وسوف يضمن الاتجاه نحو التحضر بإصرار ، أنه بحلول عام ٢٠٠٠ . سبكون ١٥ من

(ي) وينبغي أن تقوم البلدان . لاسيما النامية منها ، بأسرع عاجل . بتصميم وتنفيذ برامج البحث والتدريب وتحفيظ القوى العالمية لقوية إدارة العمليات والتقييمات الصناعية الخطرة :

(ك) وينبغي أن تضمن المنظمات الدولية ، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة العمل الدولية ، والمنظمات الحكومية الدولية مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وب مجلس التعاون الاقتصادي ، أن تعمل برامجها بطاراً على تقوية قدرات البلدان النامية على تصميم وتنفيذ العمليات الصناعية وفقاً لخطوط سلامة بينما . كما ينبغي أن تساعد في إنشاء أو تعزيز خدمات المعلومات عن الآثار البيئية والصحية المتوقعة على العمليات والمنتجات والتقييمات الصناعية . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي تعزيز وصول البلدان النامية إلى المعلومات والبيانات عن التكنولوجيات الجديدة بينما ، بما في ذلك تقييمات إدارة الخطط :

(ل) وينبغي تعزيز التعاون الدولي لرصد تراكم ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات « الدفيئة » وتأثيرها على المناخ ومستويات البحر ، بحيث يشمل عقد الاتفاقيات الدولية وصياغة الاستراتيجيات الصناعية للتخفيف من حدة التأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتغيرات المحتللة . وينبغي أن تؤدي المفاوضات الحكومية الدولية . النامية على اتفاقية فيما حلية طبة الأوزون ، إلى اتفاقيات بشأن تنقيل المواد المستنفدة للأوزون :

(م) وينبغي أن تعمل الأنشطة القانونية والتقنية القائمة لمنظمات الأمم المتحدة . لاسيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ، على نحو مطرد على وضع اتفاقيات دولية وإنشاء الآليات رصد لتعالج حوادث الانسكابات وغيرها من المحوادث الصناعية لاسيما المحوادث الكيميائية : ولراقبة نقل وتخزين وإدارة وتصريف التقييمات الصناعية الخطرة : ولحل المنازعات التي تتضمن أضراراً وطالبات بالتعويض وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشجع الحكومات على مبدأ « من يلوث يدفع » إلى المشاكل غير المحدود :

(ن) وينبغي أن يستمر برنامج السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتللة السمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في تقديم مساعدته للحكومات وتحسين هذه المساعدة ، لتقدير ما إذا كان إنتاج أو تسويق أو توزيع أو تصرف أي مواد صناعية ، بما في ذلك المواد الكيميائية والنفايات ، يمكن أن يسبب أضراراً بالصحة والبيئة .

هـ - الصحة والمستوطنات البشرية

١ - القضية والنظرة

٤٨ - القضية : على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في معالجة مشاكل الصحة والمستوطنات البشرية ، فإن القاعدة البيئية لزيادة تحسين الوضع أخذة في التدهور . ومازال عدم التوازن الكافي للمأوى وسائل الراحة الأساسية . والخلاف الريفي ، والمدن المكتظة والفساد الحضري ، وعدم إمكانية الوصول إلى الماء النقى ، والمرافق الصحية الدينية وغير ذلك من أوجه القصور البيئي ، تسبب انتشار المرض والوفاة واعتلال الصحة

التلوث والأخطار والتأثيرات البيئية . كما أحرز التعاون الدولي تقدماً في العديد من الجبهات : البرنامج الوطني الشامل لتنمية المياه ، وبرنامجه العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية وبرنامجه منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للرعاية الصحية الأولية . وبرنامجه مكافحة داء الكلية الذي في انتشار في حوض نهر فولتا ، والبرنامج الدولي للسلامة الكيميائية المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ، ونشر المعلومات عن المواد الكيميائية ذات الأهمية البيئية من خلال السجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمدونة الدولية لقواعد السلوك بشأن توزيع واستعمال مبيدات الآفات التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والإرشادات التقنية المرفقة بها ، وفرق الخبراء المشترك بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنى بالكافحة المتكاملة لآفات ، والبرنامج الخاص المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية والمعنى بالبحث والتدريب في مجال أمراض المناطق المدارية ، وفرق الخبراء المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنى بالإدارة البيئية لمكافحة ناقلات الأمراض ، وتعين حدود جرعة الإشعاع من قبل اللجنة الدولية للحماية الاجتماعية ، والاتفاقيات الدوليتان اللتان عقدتا مؤخراً واعتمدا برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تبادل المعلومات والمساعدة عند وقوع حادث نووي^(٥٧) وهي تشمل بعض الأمثلة في هذا الصدد .

٢- الهدف والإجراء الموصى به

٥٨- الهدف : توفير مأوى محسن يتيح له الوصول إلى سبل الراحة الأساسية في محيط آمن نظيف يوفر الصحة والوقاية من الأمراض المصلحة بالبيئة وفي الوقت نفسه يخفف من حدة التردي البيئي الخطير .

٥٩- الإجراء الموصى به :

(أ) ينبغي أن تجعل الحكومات من تنمية الصحة والمستوطنات جزءاً لا يتجزأ من الإدارة البيئية للموارد الطبيعية والتنمية المترادفة جغرافياً . وينبغي لها أن تتناول بشكل نظامي قضية العدالة في التنمية لضمان توفير الخدمات الصحية الأساسية والإسكان وسبل الراحة لشعوبها :

(ب) وينبغي أن يكشف التعاون الدولي في مجال البحوث العلمية لمعالجة الأحوال البيئية التي تكمن وراء أمراض المناطق المدارية :

(ج) وينبغي أن تحظى التنمية الريفية التي تشمل إدارة الموارد الطبيعية وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية باهتمام متقدم في السياسات العامة . وينبغي أن تنهض الحكومات بتصميم وتنفيذ برامج متكاملة ، بمشاركة المجتمعات المحلية ، لتحسين الإعداد بالمياه وإدارتها ، والمرافق الصحية وتصريف الفضلات :

(د) وينبغي أن تضم الحكومات أهدافاً ، على الأصعدة الوطنية والمحلية لمجالات الأولوية مثل الإسكان والوصول إلى المياه النقاء والمرافق الصحية ومكافحة تلوث الهواء في المناطق الحضرية :

أكبر ٢٠ منطقة متروبولية حضرية في العالم في البلدان النامية . وفي الوقت نفسه . سيدفع التردي البيئي في الريف إلى المиграة إلى المناطق الحضرية حتى لو لم يكن الناس قادرین على كسب دخول كافية توفر لهم الإسكان المريح ، وليس هناك من أمل في تلبية احتياجاتهم من المبادرات الأساسية .

٥٤- وهناك ثلاثة جوانب بيئية رئيسية للتحصر تشمل :

خصائص المسكن - حيز المعيشة والتهوية والمرافق الصحية والإمداد بالمياه وتصريف الفضلات وحجز الاستجمام والطاقة المتردلة : والبيئة المحيطة - تلوث الهواء والماء والأخطار والمخاطر البيئية والفضاء والإجهاد والجرحية : وبيئة المساحة المحيطة بالمراكم الحضرية - إزالة الأرجح وتحات التربة والتغيرات في المناخ المحلي . وبعيش ما بين ربع ونصف جميع السكان الحضريين في البلدان النامية في مساكن غير صحيحة ومتعددة . ومن ثم تشيع بينهم أمراض الإسهال والزحار والتيفود . كما تحدث تقشيات دورية للكولييرا والتهاب الكبد . ويسهل انتشار السل وغزره من أمراض الجهاز التنفسى في الأماكن التي تسمى بسوء التهوية والرطوبة والازدحام .

٥٥- وكثيراً ما تعكس التركيزات المفرطة للصناعة والتجارة في بعض مراكز حضرية غطاء شائياً للتنمية يضمن إهلاكاً سلبياً للتنمية الريفية والزراعية . وكثيراً ما تصبح تركيزات الناس والمستوطنات والدخول وفرض العمل عناصر تدعم بعضها بعضها في مثل هذه الحالة . ويستمر الناس في المиграة إلى المناطق الحضرية حتى لو لم تكن دخولهم المتوقعة كافة لضمان الإسكان المريح . أو لا يكون لديهم أمل في تلبية احتياجاتهم من المبادرات الأساسية . ومن ثم تتشكل مشاكل التصريف المأمون للنفايات السمية والخطرة ، ومكافحة تلوث الهواء والماء ، وجمع وتصريف الفضلات المتردلة ، والتزويد بياه الشرب النقي ، وتحذى أبعاداً ضخمة مما يتطلب قدرًا هائلاً من التمويل وقدرات تنظيمية وتقنية كبيرة . وينتسب الضباب الدخاني الضو- كيميائي ، وأكسيد النيتروجين وال الكبريت والمواد الإيدروكربونية ، والرصاص ، والزنبق ، والتسمم بالكلاديمون ، وأول أكسيد الكربون ، وتنائي الفينيل المتعدد الكلور ، والأسيتون ، والجلسينات الأخرى ، إلى جانب أمراض الجهاز التنفسى وأمراض المعدة والأمعاء ، وسوء التغذية ، في إحداث أضرار خطيرة للصحة العامة . ويسهم الإجهاد الذي ينشأ عن العيش في هذه الأحوال في التوترات الاجتماعية وrogues العنف والقلق . وحين تقع حوادث صناعية أو كوارث طبيعية يتبعها فقد في الأرواح وعساناة بشرية على نطاق كبير ، يسبب الاكتظاظ وعدم وجود القدرات التنظيمية والتقنية فضلاً عن الحساسية للتعرض .

٥٦- وكذلك فإن التركيزات الحضرية الشديدة حلت الموارد الطبيعية بطلبات مفرطة ثقيلة ولوثت المناطق المحيطة ودهورتها . وتسحب ارتفاع أسعار الأرض في استخدام الأرض الزراعية الجيدة لأعمال البناء والمضاربة . وأدى الطلب الحضري الكبير على خشب الوقود إلى انتشار إزالة الأرجح وتحات التربة على نطاق واسع . بل وإحداث تغيرات في المناخ المحلي .

٥٧- ويزدوجي اكتظاظ المستوطنات قرابةً من المصانع إلى مضاعفة الأخطار الصحية لإنتاج المواد الكيميائية في البلدان النامية . فتراكم النفايات السمية وتصريفها بشكل غير ملائم يعرض صحة الملايين للخطر . وقد زاد الوعي بالأخطار الصحية التي يثيرها التلوث البيئي زيادة كبيرة . وتنشأ هذه الأخطار جزئياً من عدم وجود التنظيم البيئي والقدرات الإدارية . وقد نجح معظم البلدان المتقدمة النسو في خفض

وأو - العلاقات الاقتصادية الدولية

١ - القضية والنظرة

٦٠ - القضية : يظل عدم المساواة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، المترتبة بالسياسات الاقتصادية غير الملائمة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، يعمل على التأثير سلباً في التنمية القابلة للإدامة والتسبب في التدهور البيئي . ويعزى تدهور معدل التبادل التجاري والعجز التجاري الزمن ، جزئياً ، إلى ازدياد الحمائية والمدفوعات الكبيرة لخدمة الدين والتدفقات المالية غير الكافية ، الأمر الذي يجعل من الصعب للغاية أن تخصص الموارد لحماية البيئة وتحسينها ، لاسيما في البلدان النامية . ومن بين المشاكل المحددة في هذا الصدد : عدم إيلاء الاهتمام الملائم للأثار البيئية في التعاون الإنمائي ، والمراقبة غير الكافية للتجارة في الموارد الطبيعية الصحيحة والمورد المغطاة ؛ والاستثمار عبر الوطني ونقل التكنولوجيا دون المراقبة الملائمة للمعايير البيئية أو المعلومات عن الإدارة البيئية .

٦١ - النظرة : على الرغم من زيادة الوعي بالجوانب البيئية للعلاقات الاقتصادية الدولية فإنه لم يجد بعد التعبير الملائم في الممارسات المؤسسة أو السياسات الوطنية .

٦٢ - ولم تساعد مشاريع التعاون الإنمائي لأن يشكل محسوس على بناء القدرات الوطنية التي يمكن أن تقاد إلى الكوارث البيئية . ويتناول لدينا الآن فهم أفضل عمّا كان في الماضي للأضرار البيئية التي ترجم عن تنفيذ بعض المشاريع الكبيرة . كما يوجد وعي متزايد بالحاجة إلى موارد إضافية لإصلاح البيئات المتربدة .

٦٣ - وقد أثر الانخفاض الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية ، والمترتب على فقدان الإنفاق والاستقرار ، تأثيراً معاكساً على الإدارة البيئية للموارد الطبيعية . كما أن هذه الأسعار لم تعكس بصورة شاملة التكاليف البيئية لاستفاده قاعدة الموارد . وتعاني الأرضي الجديدة النوعية ومواد الأساك وغيرها من الموارد الطبيعية من الاستغلال الجائر ، كما يتم الزحف على الغابات المدارية من أجل الحصول على دخل إضافي . وقد أزاحت الاستعاضة بمحاصيل التصدير مكان محاصيل الإعالة صغار الفلاحين والرعاة من الأراضي الجديدة النوعية ، كما أدت إلى ضغوط مفرطة على الأراضي الخدية والموارد الطبيعية .

٦٤ - وثمة وعي متزايد بالمخاطر التي تصاحب الاتجار بالمواد الكيميائية ومبادرات الآفات وبعض المنتجات الأخرى ، لكن الممارسات الدولية لمكافحة نقل البضائع الكيميائية المغطاة لا تتبع حتى الآن اعتباراً نظامياً للبيئة .

٦٥ - وقد أضرت أعباء الديون المتزايدة والالتزامات التسديد وتدابير التكشف وتقييم التدفقات المالية إلى البلدان النامية بالتنمية القابلة للإدامة وأعاقتها في بعض الأحيان ، فترتبت على ذلك آثار اقتصادية وبيئية واجتماعية سلبية .

٦٦ - وقد شهدت السنوات الأخيرة تدنياً حاداً في الوضع الاقتصادي الدولي ، كان تأثيره شديداً بوجه خاص على البلدان النامية . ويمكن أن يكون لانعدام وجود نمو اقتصادي في البلدان النامية عواقب وخيمة .

(هـ) ولخفض التأثيرات البيئية السيئة للنقل ، لاسيما في المناطق المكثفة بالسكان ، ينبغي أن تعطي الحكومات أولوية لتسهيل انتقال الأشخاص بين مناطق العمل والمناطق السكنية ، وتنفيذ معايير للانبعاثات بالنسبة للمركبات ، وتشجيع كفاءة استعمال الوقود ، وتحسين سياسات إدارة حركة المرور والتخطيط الحضري :

(وـ) وينبغي أن تحظى المدن المتوسطة الحجم باهتمام خاص في برامج التنمية الصناعية وتنمية المستوطنات :

(زـ) وينبغي أن تعمل الحكومات على إيجاد «بيئة مُسلكة» تجرب فيها تعبئة موارد الناس وقدرتهم على الابتكار لتحسين الأحوال الصحية والمواوى والمعلومات البيئية على الصعيد المحلي . وينبغي أن يشمل ذلك جمع وتصريف النفايات المعلبة والزراعية والبشرية ، وتخطيط استخدام الأرض ، وتنمية المنطقة ، والبناء بالجهود الذاتية . وينبغي بذل الجهد لتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية :

(حـ) وينبغي أن تتضمن مشاريع التنمية الصناعية والزراعية ومشاريع الطاقة والري وتنمية الأرض والمستوطنات عنصراً يتناول الآثار البيئية والصحية ، بما في ذلك تقييم الخطير ، والذي ينبغي بدوره أن يكون مؤثراً في توجيه تحديد مواقع المشاريع ، ونطاق التكنولوجيا واختيارها . وينبغي وضع اللوائح التي تمنع إنشاء المستوطنات في المناطق ذات الخطير البيئي العالي ، مثل القرب من مصانع كيميائية أو محطات نووية . وينبغي أن يشتراك القطاع العام في المسؤولية عن تنفيذ هذه اللوائح :

(طـ) وينبغي أن يشمل التعليم الابتدائي والمهني معلومات عن البيئة . كما ينبغي أن تتيح وسائل الإعلام الجماهيري بانظام المعلومات والدرية التي تمكن الناس من تحسين المرافق الصحية ، وتصريف الفضلات ، ونوعية مياه الشرب . وينبغي إدخال نظام الردع والموافر على الصعيد المحلي لتشجيع الناس على المحافظة على بيئتهم المباشرة في حالة صحية جيدة :

(يـ) وينبغي أن يتناول البحث العلمي التحسين المباشر للصحة المتربدة والوضع البيئي للمستوطنات . وينبغي تطوير التكنولوجيات الخاصة بالتصريف المأمون للنفايات مع استعمال أدنى قدر من المياه في المناطق الفلاحية وشبكة التفاحة . وتحسين نوعية المياه ، وإعادة استعمال عوادم المياه ، وجمع مياه المطر . وينبغي أن يقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المولـ) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بتكييف الجهد لترويج استخدام هذه التكنولوجيات في البلدان النامية :

(كـ) وينبغي أن يحظى التخطيط الحضري بأولوية الاهتمام إلى جانب الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية . كما ينبغي أن يعكس التزويد بالموظفين والتمويل والجهود التنظيمية هذه الأولوية القصوى . وينبغي أن تقدم المراكز الحضرية بشكل نظامي الساحات الازنة لتلبية احتياجات مختلف فئات الدخل ، وللصناعة ومارسة الأعمال ، والاستجمام والمناطق المفتوحة . وينبغي التوسيع الكبير في التعاون التقني في هذا المجال بقيادة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المولـ) :

(لـ) وينبغي أن تثال البلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين مزيداً من المساعدة الدولية من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الهيئات لتحسين الأحوال البيئية للمستوطنات اللاجئين .

(ز) وينبغي أن تتضمن اتفاقات التجارة الدولية والسلع الأساسية نصاً بشأن الضمانات البيئية ، حسب الاقتضاء . وينبغي كذلك أن تشجع المنتجين على اتخاذ موقف على المدى الطويل وأن تنص على تقديم المساعدة لبرامج التوعي ، كلما كان ذلك ملائماً . وينبغي أن تدرس الحكومات التأثيرات البيئية لمارساتها التجارية وتعلن نتائجها على الوكالات المسؤولة عن المفاوضات التجارية ، وينبغي أن تأخذها في الاعتبار . وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وضع وتطبيق سياسات وصكوك فعالة لتضمين الاعتبارات البيئية والإغاثية في التجارة الدولية :

(ح) وينبغي عدم استخدام اللوائح والمعايير المتصلة بالبيئة لأغراض جائحة . وينبغي أن يساعد مركز التجارة الدولي البلدان لاستيفاء هذه المعاير . وينبغي أن يتبع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعلومات عن هذه اللوائح والمعايير حسبما تتطبق على السلع الأساسية والمنتجات المصنعة :

(ط) وينبغي للحكومات المضيفة أن تضع سياسات ولوائح تكفل الإدارة السليمة بينما للاستشارات عبر الوطنية . كما ينبع للحكومات أن تكفل في الاتفاques الخاصة بالاستشارات عبر الوطنية ، بما فيها استثمارات الشركات ، وعن طريق الضوابط الملائمة ، و توفير معلومات وتكنولوجيا الإدراة البيئية مع تحديد مسؤوليات الأطراف المعنية . وطبقاً لمدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية التي اقترحتها اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية فإنه ينبع أن تقوم تلك الشركات بتنفيذ برامج في البلدان المضيفة تقلل إلى أدنى حد من الأخطار البيئية لأنشطتها ، بما في ذلك تدريب الموظفين . وينبغي أن يقوم مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية بدور لتسهيل ذلك :

(ي) وينبغي تشجيع نقل التكنولوجيات النظيفة ذات التقنيات القليلة والمكافحة للتلوث وذلك من خلال التعاون الدولي . وينبغي استكشف مدى إمكانية إتاحة هذه التكنولوجيات بأسعار ميسرة للبلدان التي تحتاجها . كما ينبع أن تضع حكومات البلدان المتقدمة إجراءات للتأكد من الآثار البيئية للتقنيات المستوردة :

(ك) وينبغي للمؤسسات المالية الدولية ، عند تصديها لسائل التكيف الهيكلي في البلدان النامية والإصلاح الاقتصادي العالمي أن تربط بين تحقيق الاستقرار المالي القصير الأجل والتنمية القابلة للإدامـة .

ثالثاً - قضايا بيئية أخرى ذات أهمية عالمية

٦٩ - يناقش هذا الفرع إيجاز القضايا البيئية الرئيسية التي تحظى باهتمام عالمي ولم تعاملها الفروع السابقة بما فيه الكفاية .

الف - المحيطات والبحار

٧٠ - يجري تلقيح المحيطات والبحار الآمن على نطاق واسع . وينبغي تزايد مستوى التلوث وتردي النظم الإيكولوجية الساحلية قدرات دعم المحيطات والبحار للحياة ويفرض دورها في السلسلة الغذائية . وتفيد الجهد التي تبذل لرصد حالة المحيطات والبحار . بما في ذلك جهود برنامج

٢ - الهدف والإجراء الموصى به

٦٧ - الهدف : إنشاء نظام منصف للعلاقات الاقتصادية الدولية يستهدف تحقيق تقدم اقتصادي متوازن بالنسبة لكافة الدول على أساس مبادئه يعترف بها المجتمع الدولي من أجل تشجيع واستمرار التنمية السليمة بيئياً ، وبخاصة في البلدان النامية .

٦٨ - الإجراء الموصى به :

(أ) في السعي الجارى للعمل المضاد لمعالجة المشاكل الاقتصادية الدولية ، ينبع الاعتراف بالحاجة الماسة إلى تحسين الوضع البيئي في العالم ، وضمان إقامة أساس يبني مبنى للتنمية القابلة للإدامـة . وينبغي أن يقع تصبح معدلات التبادل التجارى المذهبة وتنبيـت الأسعار الدولية للسلع الأساسية عند مستويات منصفة عن طريق عقد اتفاـقات دولية للسلع الأساسية ، مثل البرنامج التكامل للسلع الأساسية ، إلى جانب ممارسات الإدراة البيئية السليمة في البلدان المنتجة ، بدور هام في هذا الصدد :

(ب) وينبغي أن يهدف التعاون الإنمائي ، لاسيما في حالات الإجهاد البيئي ، إلى التحسين الطويل الأجل لإنتاجية الموارد الطبيعية والصحة البيئية . وينبغي أن تختفي المشاريع التي ترتكز على التخفيف من حدة الفقر والتي تعمل على تحسين البيئة باهتمام أكبر في التعاون الإنمائي . وينبغي أن يزيد هذا التعاون بشكل كبير مع مراعاة الحاجة المتـامية لصلاح البيئة :

(ج) وينبغي أن تزيد مؤسسات التعاون الإنمائي بشكل كبير مساعدتها للبلدان النامية من أجل أغراض إصلاح البيئة وحمايتها وتحسينها :

(د) وينبغي أن تنص البرامج القطرية وأوراق السياسة التي تعدـها المؤسسـات التـنـامية والـمـتـعـدـدةـ الأـطـرافـ للـتعاونـ الإنـمـائـيـ منـ أجلـ تـخصـصـ مـوارـدـ الـمعـونـةـ ، عـلـىـ إـجـراءـ تـحـالـيلـ لـالـاحتـياـجـاتـ الـبيـئـيـةـ لـالـبـلـدـانـ الـمـتـلـقـيـةـ ، مـعـ تـركـيزـ خـاصـ عـلـىـ الـمـشاـكـلـ الـكـبـرـىـ ، مـثـلـ التـصـرـحـ وـإـزـالـةـ الـأـحـرـاجـ وـالـتـلـوـثـ . وـينـبـغـيـ مـسـاعـدـةـ الـبـلـدـانـ الـنـامـيـةـ حـيـثـاـ اـقـضـيـ الـأـمـرـ فيـ إـعـادـ تـقـارـيرـ بـيـئـةـ وـرـبـطـهـ بـإـعـادـ تـقـارـيرـ عنـ الرـفـاهـ الـاـقـتصـادـيـ الـوطـنـيـ :

(هـ) وينبغي أن ينص نظام تقييم مشاريع التعاون الإنمائي على إجراء تقييمات للتأثيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتصنيعات والمواقع البديلة . وينبغي أن تسعى برامج تنمية المناطق ، بصفة خاصة ، لإقامة التعاون بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية . وينبغي أن تدرب مؤسسات التعاون الإنمائي موظفيها وفقاً لهذه الأهداف :

(و) وينبغي أن تخضع التجارة في المنتجات الصناعية الخطرة ، مثل المواد الكيميائية السامة وبيادات الآفات ، وفي بعض المنتجات الأخرى مثل المستحضرات الصيدلانية ، للوائح تضمن اشتراك الأطراف المتعاقدة والحكومات والمستهلكين في المعلومات بشأن الآثار البيئية والصحية المرتبطة عليها وبشأن طرق استعمالها وتصريفها بشكل مأمون . وينبغي أن تكون بطاقات التعريف مدونة باللغات المحلية . وينبغي أن تتعاون حكومات البلدان المصدرة وكذلك البلدان المستوردة في هذا الصدد كما ينبغي أن تتفق على اختيار المواد الكيميائية التي تخضع لأخبار الأولوية :

الخارجي للأغراض السلمية ، بما في ذلك التبؤ بالجيو والاستثمار من بعد المزايا الطبية . وذلك بصفة خاصة من خلال تقديم المساعدة للبلدان ل nämäie .

جيم - التنوع البيولوجي

٧٦ - أخذت الأنواع التقليدية من المحاصيل والثروة الحيوانية
تغلى الطريق للأنواع والسلالات عالية الغلة . وكلما تقلصت القاعدة
المبنية للنباتات والحيوانات والكتائن الدقيقة ، فقد بعض المواد المبنية
بشكل يتعدى استرجاعه وبمعدل يفاضى إلى أن يفقد العالم عشر إلى
خمس الأنواع التي يتراوح عددها بين ٥ و ١٠ ملايين نوع بحلول
عام ٢٠٠٠ .

٧٧ - ويتناول الآن ما يزيد على ١٠٠ بلد في البرنامج الذي يقوم بتنسيق المجلس الدولي للموارد الجينية التبانية للمحافظة على الموارد الجينية للمحاصيل ، وتحتوي شبكة المصارف الجينية العالمية على أكثر من مليون عينة من الجيلات المتراثية للمحاصيل . ييد أن الجهد الوطني للمحافظة مازالت سبعة التنظيم ونافقة التمويل في كثير من البلدان . كما أنها كثيراً ما لا تخدم بشكل نظامي مكونات التخطيط والتدريب والتعليم والبحث . وينبغي أن يشهد التعاون الدولي والمساعدة التقنية في هذا المجال مزيداً من النطوف .

٧٨ - وينبغي إقامة شبكة دولية من المناطق المحمية للمحافظة على الموارد الجينية للحيوانات والنباتات ، تضم حوالي ١٠ في المائة من مساحة اليابسة في العالم، من أجل أن تتمكن الاتجاه نحو نضوب الأنواع . كما ينبغي إعداد خطط إدارة للمحافظة على النظم الإيكولوجية المستدامة للتنوع الوراثي .

٧٩ - وينبغي مد جهود المحافظة على الموارد الجينية للمحاصيل وشبكة مصارف البيانات العالمية لتفطير بشكل كاف الجبالات الجينومية التي توفر لها الامكانية الاقتصادية لتوفير الأغذية والعلف والألياف والشمع والزيوت والصروع والأدوية والطاقة وسبل الترشيد . وينبغي تطوير مكونات المحافظة سواء في موضعها الطبيعي أو خارجه بشكل متكامل في ضوء الاعياد المتبادل للمحافظة الطبيعية والتنوع الجيني .

٨٠ - وينبغي إنشاء آلية لتقديم المعلومات عن معدلات استغلال الموارد الحية لتسرّ اختبار تلك التي يجري المحافظة عليها.

٨١ - وينبغي سد الفجوة ما بين المحافظة على الأنواع والاتاحة الاقتصادية لها ، من خلال أقصى درجات التعاون الدولي . وينبغي أن ت العمل الانفصالات التي تتضمن حقوق ملكية المادة الجينية وإباختها ، بما في ذلك نتائج البحوث على تيسير هذا التعاون . وينبغي اعتبار الموارد الحية المحفوظة ذات أهمية مشتركة للبشرية .

دال - الأمان والبيئة

٨٢ - يشكل تراكم أسلحة الحرب والدمار ونشرها خطراً بالغ القوة على السنة . ويمكن أن تحدث أسلحة الدمار الشامل ، بما فيها

الأمم المتحدة للبيئة وغيره من المنظيمات الدولية ، أن هناك مبرراً للقلق .
وتكتسب هذه المشكلة خطورة خاصة بالنسبة للمياه الساحلية والبحار شبه
المفلحة التي تقع عليها المناطق الكثيفة السكان والعالية التصنيع . وسوف
يسوء الوضع كثيراً ما لم يُضطلع الآن بعمل متضاد . والجهود الجماعية
الآن للرصد أبعد ما تكون عن الشمول ، وحيثما تقدمت ، فإنها لم تؤد بعد
إلى تغيير ملائم في الممارسات التي تسبب الإضرار البيئي .

٧١ - ويكمّن التحدّي في مراقبة التلوّث البحري وتقييده، وإنشاء أو تعزيز نظم إدارة بيئية للمحيطات والبحار من خلال التعاون الدولي والعمل الوطني .

- ٧٢ . وينبغي بناء قاعدة بيانات شاملة ببرور الزمن يمكن أن تستند إليها برامج العمل لإقامة التوازن البيئي والمحافظة عليه في محيطات العالم وبحاره . وينبغي ، في جملة أمور ، أن يكفل النظام العالمي للرصد البيئي ، وقاعدة البيانات العالمية للمعلومات عن الموارد وبرامج المحيطات والبحار الساحلية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . المجهود في سبيل تحقیق هذا الغرض .

٧٣ - وينبغي أن تصدق جميع البلدان المعنية على الاتفاقيات والاتفاقات لرصد وإدارة أنشطة الإنسان بغية ضمان الحماية البيئية للبحار والمحيطات ، وتتفقدها . وينبغي لا توجد مثل هذه الصكوك القانونية ، فينبغي التفاوض بشأنها . وينبغي أن تعمل الحكومات على تعزيز أو إدخال سياسات وتدابير بغية منع الممارسات الضارة بالنظم الإيكولوجية البحرية ولضمان التنمية السليمة بينما للمناطق البرية . وينبغي أن تشمل هذه السياسات مراقبة تصرف النفايات الصناعية السائلة والمجاري ، وإلقاء النفايات ، بما في ذلك المواد الخطرة والمشعة . وتصريف النفايات الخطرة وفضلات التشغيل من السفن ، والإلحرق في البحر ، وانسحاب النفط من الناقلات والأرصفة البحرية . وينبغي العمل على تطوير وترويج تكنولوجيا بحرية سليمة بينما لتصرف النفايات الخطرة . وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل تعاونه في هذا العمل مع اللجنة الأوقيانيونغراافية الحكومية الدولية والمنظمة البحرية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى المعنية .

باء - الفضاء الخارجي

٧٤ - أصبح الفضاء الخارجي الآن مجالاً معروفاً به لنشاط الإنسان . وكلما تطور النشاط في هذا المجال خلال المقدمة القادمة ، ازدادت أهمية الادارة السليمية للفضاء الخارجي . ومن أجل ذلك ، كان من الأمور الجوهيرية إقامة التعاون الدولي لاستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السليمية على وجه المقص ، لاسيما من جانب البلدان التي تملك القدرة الآن على الاضطلاع بأنشطة في الفضاء الخارجي .

- ٧٥ - وينبغي أن تعمل البلدان كافة ، لاسيما من تملك قدرة كبيرة على استغلال مزايا الفضاء الخارجي ، على إيجاد الظروف المناسبة ، التي تتضمن على وجه التحديد الحفاظ على صيغته غير العسكرية ، للتعاون الدولي الواسع في مجال استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية . وينبغي أن يشمل ذلك استخدام تكنولوجيا الفضاء لرصد بيئة الكوكبة الأرضية . وينبغي أن تقام للجتمع العالمي مزايا استخدام الفضاء

المؤسسة لربط مجموعات البيانات هذه بعضها البعض وتحليلها في سياق الممارسات والسياسات القائمة . وينبغي للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على الصعيد الإقليمي أن تكفل المجهود لجمع وتحليل البيانات ولاسيما ما يتصل منها بالمشاكل البيئية المشتركة .

٩٠ - ويقسم برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الذي يعمل من خلال منظمة الأمم المتحدة ، بتنسيق جم ورصد وتقييم متغيرات بيئية مختارة ، وتوزيع هذه المعلومات على نطاق العالم ، من خلال : النظام العالمي للرصد البيئي الذي يضم نظم الرصد والتقييم المتعلقة بالمناخ والصحة والموارد الطبيعية وقاعدة البيانات العالمية للمعلومات عن المواد : وقواعد ونظم للبيانات للمحافظة على الموارد الجوية وإدارتها : والسجل الدولي للمواد الكيميائية المحتملة السامة ، الذي يدير شبكة عالمية لتبادل المعلومات لتوفير المعلومات والبيانات عن المواد الكيميائية وأنارتها على الصحة والبيئة من خلال توفير خدمة للاستفسار والرد ، وتقييمات لآثار المواد الكيميائية على البيئة : ونظام الإحالة الدولي إلى مصادر المعلومات البيئية ، والتقارير عن حالة البيئة التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والتي تتناولها القضايا الرئيسية ذات الأهمية البيئية الآتية .

٩١ - وينبغي أن يصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، عن طريق تحسين جم وتحليل البيانات وتوزيعها على نطاق واسع لاستخدامها المختصين ، وهي خدمة ينبغي تقديمها للبلدان وكذلك للمنظمات الدولية ، الحجة الرائدة في مجال التقييم البيئي كما ينبغي له أن يكون مقبولاً باعتباره كذلك .

٩٢ - وينبغي أن يقوم التعاون الدولي بشأن التقييم البيئي ، بمشاركة منظمة الأمم المتحدة ومع قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور رائد لمساعدة البلدان ، لاسيما البلدان النامية ، في إنشاء نظم رصد وطنية فعالة ونظم معلومات جغرافية ، وقدرات تقييمية ، وكذلك تحسين انسجام البيانات . ولذا ينبغي أن يزيد التعاون التقني بين البلدان إقليمياً وعالمياً بشكل كبير .

٩٣ - وقد قالت مؤخرًا منظمات غير حكومية في بعض البلدان بتقييمات بيئية جديرة بالذكر مرتبطة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية . وقد ساعد ذلك على زيادة الوعي وحفز العمل لحماية البيئة وتحسينها . وينبغي أن تشجع الحكومات هذه المجهود .

باء - التخطيط

٩٤ - ينبع أن يوفر التخطيط البيئي إطاراً مفاهيمياً ومنهجياً ومؤسسياً يمكن داخله بصفة تدريجية مراعاة البيئة في اتخاذ قرارات التنمية . وينبغي أن يحدد كل بلد أهدافه البيئية الوطنية و يجعلها جزءاً من خططه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكما يضع كل بلد أهدافاً لنوع القطاعات التي ينبغي أن يضع كذلك أهدافاً محددة زمنياً فيما يتعلق بالموارد والمؤشرات البيئية ذات الأهمية الكبيرة . كما ينبغي أن تنص الخطط والسياسات على الصعيد دون الوطني على المتابعة المتزامنة للأهداف البيئية والأهداف الإنمائية المحددة .

٩٥ - وينبغي أن تنشئ الحكومات آليات وإجراءات ليسير تنسيق السياسات وتوحيد التوجيه بين الإدارات لإدماج الاهتمامات البيئية في التخطيط الإنمائي . وينبغي أن يفسح استخدام الطرق التحليلية للتحقق

الأسلحة النووية والكميائية والبيولوجية . تغيرات بعيدة المدى ، بل وغير قابلة للتدارك ، في البيئة العالمية .

٨٣ - وتطور الأسلحة النووية ومتغيرها ونظم إطلاقها بالمستويات المخارية الآن قد جعلت المجلس الشمسي قادرًا . من الناحية التقنية . على أن يضع نهاية لوجوده . وفضلاً عن ذلك ، فإن القدرة المتزايدة لبعض الدول على الانطلاق بتغير متعدد للبيئة تمثل خطراً كاماً كبيراً . وإذا قدر للموارد المادية والمالية والفكرية التي تخصص للسلح أن تستخدم لحل مشاكل البيئة البشرية والأمن الغذائي والماوى ، لعززت بشكل كبير إمكانيات التنمية القابلة للإدامه .

٨٤ - ويلعن الميقات العالمي للطبيعة أنه يجب أن « تسان الطبيعة من الندھور الناجم عن الحرب أو الأنشطة العدائية الأخرى »^(٥٨) . لهذا كان النظام الشامل للأمن الدولي أمراً أساسياً من أجل ضمان تنفيذ هذا الإعلان .

٨٥ - وينبغي متابعة تزيع السلاح المطرد من خلال الانفراج والمحاولات وتجنب استخدام القوة كوسيلة لحل المازاعات . من أجل الإفلال إلى أدنى حد من الأخطار البيئية المصاحبة للنزاعسلح . وينبغي أن تواصل الحكومات جهودها ، في محافل التفاوض ذات الصلة ، لحظر الأسلحة التي يمكن أن توفر في تعديل البيئة .

٨٦ - ومن بين أدوار برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تشجيع التنمية السليمة بينما بصورة متساوية مع السلم والأمن ، وتحقيق هذه الغاية ينبغي أن يستمر إيلاء الاهتمام المناسب لقضايا تزيع السلاح والأمن من حيث علاقتها بالبيئة .

رابعاً - أدوات العمل البيئي

٨٧ - حاولت الفروع الأول والثاني والثالث أعلاه ، إلى حد كبير ، أن تبين كيفية معالجة المشاكل البيئية بفعالية عن طريق تناول مصادر سياستها . بيد أن هذه الأعمال تحتاج إلى أن تدعم بأداء مهام متداخلة معينة . ويعالج هذا الفرع تلك المهام .

ألف - التقييم

٨٨ - يتوقف إصلاح البيئة وإدارتها على مدى إتاحة المعلومات المنظمة عن حالة البيئة ، والاتجاهات في هذا الصدد . وعلاقتها بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية . بيد أن القرارات تصدر باستمرار متوجهة لحالة البيئة المغيرة وأثرها على رفاه البشر . لذا أصبح من الضروري الحصول على معلومات بيئية موثقة وتحليلها باستخدام التكنولوجيا الحديثة وإتاحتها أمام المخططين والمديرين بصورة يسهل استخدامها . وتسواجه معظم البلدان النامية قيداً يفرضه عدم الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والدراسات اللازمة لجمع البيانات البيئية وتفسيرها .

٨٩ - ويجري جمع البيانات المتعلقة بالبيئة والموارد على الصعيدين العالمي والإقليمي عن طريق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تعمل مع الحكومات . كما توجد أيضاً بيانات إضافية على الصعيد الوطني . على الرغم من أنها كثيراً ما تكون بشكل مفت . وكثيراً ما تفقد الآلات

^(٥٨) القرار ٧/٣٧ ، المرفق ، الفرع الأول ، الفقرة ٥ .

والبروتوكولات والاتفاقات أساساً للتعاون بين البلدان على الأصعدة الثانية والإقليمية والعالمية لإدارة الأخطار البيئية ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية .

١٠١ - وهناك حاجة لتوسيع الانضمام إلى هذه الاتفاقيات والتصديق عليها وإقامة آليات على الصعيد الوطني لضمان تطبيقها . وينبغي الإبقاء على قوة الدفع الحالية لعقد اتفاقيات في ميادين منها الأخطار المتعلقة بالمواد الكيميائية ، ومعالجة النفايات الخطيرة وتقليلها دولياً ، والمواد التصناعية ، والتغير في المناخ ، وحماية طبقة الأوزون ، وحماية البيئة البحرية من التلوث من صادر بحرية وحماية التنوع البيولوجي ، مما يقوم فيه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور نشط .

١٠٢ - وقد تم إعداد الأساس خلال الخمسة عشر عاماً الماضية ، برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لإنشاء أطر قانونية لإدارة البحار الإقليمية . وينبغي أن تكتف الحكومات جهودها لتنفيذ التدابير التشريعية وغيرها من السياسات على الأصعدة الوطنية حتى يمكن تناول صادر السياسة للمشاكل البيئية للبحار الإقليمية بفعالية . وتشمل الإدارة البيئية للأنهار والبحيرات والغابات تحسيناً متزايدًا عام التعاون الدولي . وينبغي أن تقوم الحكومات ، بالتعاون مع البرنامج وجميع المنظمات الدولية المعنية ، بالإسراع في العمل لإنشاء نظم قانونية على الصعيدين الدولي والوطني لتحسين الإدارة البيئية للأنهار والبحيرات والغابات تحسيناً كبيراً . ويعتبر البرنامج الجديد الذي يرعاه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الإدارة البيئية لنظام المياه العذبة بداية مشهدة .

١٠٣ - وينبغي أن ينفذ بالكامل برنامج مonitoring لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري^(٩) ، والذي أعد برعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة . وينبغي أن يستمر العمل في تطوير القانون البيئي الدولي بغية توفير أساس متين لدعم التعاون بين البلدان . ويمكن أن يؤدي الظهور المطرد للمعايير والمبادئ البيئية العامة وتدعيم الاتفاقيات القائمة إلى وضع اتفاقية عالمية بشأن حماية البيئة وتعزيزها .

١٠٤ - وينبغي أن تسوى الحكومات منازعاتها البيئية بطرق سلمية ، مستفيدة في ذلك من الاتفاقيات والاتفاقيات القائمة والأخذ في الظهور . وينبغي لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية للتحكيم والآليات الإقليمية أن تيسر التسوية السلمية للمنازعات البيئية .

دال - إذكاء الوعي والتدريب

١٠٥ - تعتمد مشاركة الناس في حماية البيئة وتحسينها على وعيهم بالمشاركة البيئية واحتياجات أن يوتّر تغير حالة البيئة في رفاهتهم ، وكيفية تأثير أساليب حياتهم في البيئة . وتوقف فعالية الناس في معالجة المشاكل البيئية على قدراتهم التقنية والتنظيمية لتصميم وتنفيذ التدابير اللازمة .

١٠٦ - ومنذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ، في ستوكهولم عام ١٩٧٢ ، زاد الوعي بالرابط بين الأنشطة البشرية والبيئة زيادة مطردة . وقد قامت جماعات العمل الطوعي على مستوى المجتمع والمنظمات غير الحكومية الوطنية والعالمية وأهليّات التعليم والمدارس والجامعات ووسائل الإعلام الجماهيري والحكومات بدور هام في هذه

٥٩) Corr. 2 UNEP/GC. 10/5/Add. 2 ، المرفق ، الفصل الثاني .

من الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة على المسارات البديلة للعمل ، الطريق أمام القرارات المختلفة شأن المشاريع والبرامج . كما ينبغي أن يساعد على حل تضارب المصالح بين الإدارات وبين فئات السكان وبين المخاطر .

٩٦ - وينبغي أن يظهر توزيع موارد الاستهلاك في آية خطة وطنية بين المناطق والقطاعات حساسة للقيود والأهداف البيئية . وينبغي تسرير ذلك عن طريق التحاليل الدورية للمفزع الاقتصادي والاجتماعي للحالة المتغيرة للموارد الطبيعية والبيئة على المستوى الوطني ومستوى المحافظات . كما ينبغي بذلك المجهود لإعداد تقرير عن استخدام الموارد الطبيعية الصحيحة ، يركز بوجه خاص على المشاكل البيئية الكبرى للبلد ، مثل الصحراء ، ويربطها بتقديم التقارير الدورية عن الدخل والرفاه الوطنيين .

٩٧ - وينبغي تشجيع الوزارات القطاعية على استخدام تقسيم التأثير البيئي ومقارنة الكلفة بالفائدة الاجتماعية في اتخاذ القرار بشأن المشاريع والبرامج الإنمائية . وينبغي أن تعمل السياسات الضريبية والاقتصادية على تشجيع القرارات القطاعية لصالح التكنولوجيات والموانع الجديدة بينما ، وطائق إعادة تدوير النفايات وتصريفها المسؤول ، والمحافظة على الموارد الطبيعية ، وإقامة التعايش بين الأهداف البيئية والاقتصادية . وينبغي إعداد خطط لاستخدام الأراضي والمياه ورصد تنفيذها . ولقد أحرز بعض البلدان بالفعل تقدماً في مجال التخطيط على مستوى المقاطعات ليعكس الاحتياجات البيئية .

٩٨ - ولقد أحرز تقدم في الطرق التحليلية لتقدير التأثير البيئي والخطر البيئي . ومقارنة الكلفة بالفائدة الاجتماعية للتدابير البيئية ، والخطيط المادي وإعداد التقارير البيئية . كما أحرز تقدم في العمل النظري بشأن فوائد القرارات ذات الأهداف والقيود المتعددة . وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واللجنة العلمية المعنية بالمشاكل البيئية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور مفيد . وينبغي تعزيز هذا العمل بغية أن يكون له أكبر على اتخاذ القرارات .

٩٩ - وما زال العمل البيئي غير مرتبط بما فيه الكفاية بالخطيط الاقتصادي في معظم البلدان . ولا بد من تكيف المجهود على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز استخدام الطرق والإجراءات والترتيبات المؤسسة المناسبة لجعل التخطيط الاقتصادي مستجيباً تماماً للقيود والفرص البيئية . وينبغي أن يتضمن الدور التوجيهي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الميدان المساعدة التقنية للبلدان النامية . وينبغي اتخاذ ترتيبات تعاونية على مستوى العمل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وإدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، والبنك الدولي . وينبغي أن تتشتّت أو تقوى وحدات تقوم بالتحاليل البيئية لمشاريعها وبرامجها وأن تقوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمساعدة الحكومات في دراسة إدخال الاعتبارات البيئية في التخطيط الإنمائي .

جيم - الشريع والقانون البيئي

١٠٠ - يتزايد باطراد تقديم الشريع البيئي للأطر العملية على الصعيد الوطني لتنفيذ المعايير البيئية ولتنظيم أنشطة المشاريع والناس في ضوء الأهداف البيئية . وعلى الصعيد الدولي تقدم الاتفاقيات

وتقديم المشورة القانونية والتنظيمية ، وإذكاء الوعي والتدريب ، وحفز البحوث وتطبيق نتائجها . كما ينبغي أن توفر وزارات البيئة القيادة والتنسيق للعمل المباشر لمكافحة المشاكل البيئية ، بما في ذلك الإصلاح . وينبغي أن تساعد المؤسسات الثانية والمتعددة الأطراف والمنظمات الدولية البلدان النامية في هذا الصدد .

١١٢ - وينبغي أن تعمل المؤسسات الدولية ، سواء داخل منظمة الأمم المتحدة أو خارجها ، التي تعالج مجالات مثل الأغذية والزراعة والصحة والصناعة والطاقة والعلوم والتجارة والتعميل والمساعدة الإنمائية ، على إعادة توجيه سياساتها وبرامجها لتعزيز تقدماً مطرداً نحو التنمية السليمة بيئياً .

١١٣ - وينبغي أن تكون هذه المؤسسات مسؤولة عن إدماج أهداف التنمية القابلة للإدامة في سياساتها وبرمالياتها واستراتيجياتها للتزويد بالموظفين . كما ينبغي أن تضمن الحكومات ، من خلال توجيه السياسة الثابتة لهذه المؤسسات ، أن تحقق اختصاصاتها وبرامجها هذا الهدف .

١١٤ - وينبغي أن تقدم مجالس إدارة جميع منظمات الأمم المتحدة تقارير منتظمة إلى الجمعية العامة بشأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية القابلة للإدامة . كما ينبغي أن تقدم هذه التقارير إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى تستطيع هذه الهيئة تقديم تعليقات على المسائل الداخلية في نطاق ولايتها إلى الجمعية العامة . وينبغي أن تشرف لجنة التنسيق الإدارية برئاسة الأمين العام إشرافاً دقيقاً على إدراج مفهوم التنمية القابلة للإدامة في كافة برامج منظمة الأمم المتحدة ، باستعراض وتنسيق جهود كافة أجهزة مؤسسات و هيئات منظمة الأمم المتحدة في هذا الميدان ، وتضمين ذلك في تقاريرها إلى الجمعية العامة ومجلس إدارة البرنامج .

١١٥ - وينبغي أن تقوم الآلية المشتركة بين الوكالات للموظفين العينين للمسائل البيئية ، بتوجيه ودعم ورصد الأنشطة داخل منظمة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية لضمان انتهاج سياسة ثابتة .

١١٦ - وبأخذ الترتيبات المؤسسة على الصعيد الوطني ، ينبغي أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز وتوجيه ودعم ورصد الأعمال التي تهدف إلى تحقيق التنمية السليمة بيئياً ، كما يحفز العمل وينسق لمكافحة المشاكل البيئية .

١١٧ - وينبغي أن تكون الأولويات والمهام الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كما يلي :

(أ) توفير القيادة والمشورة والتوجيه في منظمة الأمم المتحدة بشأن المحافظة على القاعدة البيئية للتنمية القابلة للإدامة ، وحماية هذه القاعدة وتحسينها وجعلها بصفة عامة عاملاً حافزاً لتحقيق هذه التنمية ؛
(ب) رصد وتقدير تقارير بانتظام عن حالة البيئة والموارد الطبيعية والقضايا البيئية الآخنة في الظهور ؛

(ج) دعم البحوث العلمية والتكنولوجية ذات الأولوية عن القضايا الحاسمة لحياة البيئة والموارد الطبيعية ؛

(د) القيام ، بالتعاون مع الوكالات الأخرى ، حسبما يكون ملائماً ، باتاحة التوجيه للإدارة البيئية ، بما في ذلك وضع تقنيات الإدارة

العملية . كما ساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، من خلال برامجه وأنشطته الإعلامية ، على إذكاء الوعي البيئي .

١٠٧ - ييد أنه في عدد كبير من البلدان النامية ، لازالت المعرفة بالمهارات البيئية السليمة بعيدة عن متناول الملائين الذين يعيشون من التردي البيئي . ومع أن الناس هم أئمن مورد في التنمية ، فإنهم لكي يشاركون بشكل بناء في الإسراع بالتنمية وموازتها ، لابد أن تناح لهم المعلومات البيئية باللغات التي يفهمونها وفي شكل ييسر لهم الربط بينها وبين حالاتهم . وينبغي أن تكتف الحكومات جهودها بجعل ذلك ممكناً . كما ينبغي أن تقوم المنظمات غير الحكومية ، بدعم ملائم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، بدور متزايد النشاط في هذا الميدان ، ولاسيما عن طريق تقديم المواد الضرورية اللازمة .

١٠٨ - وينبغي أن تضمن منظمة الأمم المتحدة للترية والعلم والثقافة ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقطيع منهجة لاحتياجات التعليم البيئي على جميع مستويات الدراسة لاسيما في البلدان النامية . كما ينبغي لها أن يعدها ويروجهما المواد لدورات دراسية تشمل مكونات بيئية في التدريب المهني الذي يقدم لفئات مهنية مختلفة ، مثل المهندسين والبنائين والعاملين بالحراجة والعاملين في المزارع النموذجية والمديرين . كما ينبغي أن يولى مزيد من الاهتمام للتدريب على تحليل الاعتبارات البيئية بالنسبة للأهداف الاقتصادية وغيرها من الأهداف . وينبغي أن تحمل الحكومات من التعليم والتدريب البيئيين جزءاً لا يتجزأ من سياسات وبرامج التعليم والاتصال لديها .

١٠٩ - وقد زاد باطراد الدعم الدولي لتدريب الأفراد للتعليم والإدارة البيئيين لاسيما في البلدان النامية . ييد أنه لابد من ضمان أن يكون محتوى وشكل هذا التعليم ذو صلة باحتياجات البلدان المقصود أن تستخدم فيها هذه المهارات . كما ينبغي أن يساعد التعاون الدولي وجهود الحكومات على ضمان التدريم المطرد للقدرات المؤسسة داخل البلدان النامية ذاتها حتى يباح هذا التدريب .

هـ - المؤسسات

١١٠ - يجب تضمين مراعاة البيئة في السياسات والمهارات القطاعية لضمان تحقيق الأهداف البيئية والتنمية القابلة للإدامة . وينبغي تحمل الجهات القطاعية مسؤولية هذا التضمين . كما ينبغي معالجة المشاكل البيئية القائمة من خلال العمل المتضاد وتخصيص الموارد . ويصدق هذا على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء .

١١١ - فعلى الصعيد الوطني ، ينبغي أن يذكر في اختصاصات الوزارات القطاعية وغيرها من المؤسسات الحكومية بوضوح مسؤوليتها عن التنمية القابلة للإدامة وحماية البيئة داخل قطاعاتها . كما ينبغي أن تحدد سياساتها ووظائفها وهياكلها وخصائصها من الميزانية بحيث تتفق مع ذلك . وينبغي أن يطبق الشيء نفسه ، حسبما يكون ملائماً ، على الصعيدين المقاومي والمحلبي . ويعتاج الأمر إلى آليات وإجراءات تحول سلطة مراقبة وضمان تحقيق الأهداف البيئية الوطنية في جميع الجهات الحكومية . وينبغي أن تتشكل الحكومات ، أو تندعم ، وزارات البيئة ، لخفر وتوجيه ودعم ورصد الأعمال لتحقيق هذه الأهداف . ومن أجل ذلك ينبغي أن تشمل المهام الرئيسية : التقييم البيئي ، والتخطيط والموافقة ،

٤٢/١٨٧ - تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ يساورها القلق إزاء تسارع تردي البيئة البشرية والموارد الطبيعية وما يتربّط على ذلك التردي من عواقب بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

وإذ تؤمن بأن التنمية القابلة للإدامة ، التي تنطوي على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها ، ينبغي أن تصبح مبدأً رئيسياً تهتمي به الأمم المتحدة والحكومات والمؤسسات الخاصة والمنظمات والمؤسسات التجارية ،

وإذ تدرك ، بالنظر إلى الطابع العالمي للمشاكل البيئية الرئيسية ، المصلحة المشتركة لجميع البلدان في اتباع سياسات تستهدف تحقيق تنمية قابلة للإدامة ، وسلامة بيئاً ، واقتاعاً منها بأهمية إعادة توجيه السياسات الوطنية والدولية صوب أنماط التنمية القابلة للإدامة ،

وإذ تشير إلى أنها ، في قرارها ١٦١/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ بشأن عملية إعداد المظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، الذي من المقرر أن يعده مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، رحبت بإنشاء لجنة خاصة اتخذت لنفسها اسم اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، لتقدم تقريراً عن البيئة والمشكلة العالمية حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، بما في ذلك الاستراتيجيات المقترنة للتنمية القابلة للإدامة ،

وإذ تدرك الدور القييم الذي تضطلع به اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية التي تتخلل الدورات والتابعة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع تقرير اللجنة العالمية ، على النحو الذي توكله الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٣٨ ،

وإذ تشير إلى أنها قررت في القرار ١٦١/٣٨ أنه في المسائل التي تدخل في نطاق ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يعرض تقرير اللجنة في المقام الأول على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للنظر فيه وإحالته إلى الجمعية العامة ، مشفوعاً بتعليقات المجلس ، وللاستفادة منه كأداة أساسية عند إعداد المظور البيئي كي تعتمده الجمعية العامة ، وأنه بالنسبة للمسائل التي هي قيد النظر أو الاستعراض من قبل الجمعية العامة ذاتها ، فإن الجمعية العامة ستولى النظر في الجوانب ذات الصلة من تقرير اللجنة ،

وإذ تحيط علىًيا بقرار مجلس الإدارة ١٤/١٤ المؤرخ في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٨٧^(٤٩) ، الذي يحيل به تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة ،

والمعايير والمؤشرات لمستويات النوعية البيئية وكذلك المبادئ التوجيهية للاستخدام القابل للإدامة للموارد الطبيعية وإدارتها :

(هـ) المبادرة بتنفيذ دعم البرنامج والأنشطة التي تضعها البلدان النامية لمعالجة مشاكلها البيئية الخطيرة :

(وـ) المبادرة بوضع وتبسيير وضع خطط عمل في البلدان النامية ، بناءً على طلبهما ، وتنسيق تفيذهما من أجل إدارة النظم الإيكولوجية والمشاكل البيئية الحرجية . وينبغي تنفيذ هذه الخطط وقويلها من الحكومات المعنية بالمساعدة الخارجية الملائمة :

(زـ) تشجيع وتعزيز الاتفاques الدوليين بشأن القضايا البيئية الحرجة ودعم وتبسيير تطوير القانون الدولي والاتفاques والترتيبات التعاونية الدولية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وحياتها :

(حـ) إنشاء وتدعم القدرة المؤسسة والمهنية للبلدان النامية ، بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى ، بغية تضمين الاعتبارات البيئية في سياساتها وخططها فيما يتعلق بالتنمية :

(طـ) تعزيز الوعي بالشؤون البيئية عن طريق التعليم ووسائل الإعلام الجماهيري :

(يـ) التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ، لتعزيز الأبعاد البيئية في برامجها ومشاريعها للمساعدة التقنية وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق التدريب وإعارات الموظفين .

١١٨ - ينبغي أن تضطلع الوكالات المتخصصة والمؤسسات والهيئات في منظومة الأمم المتحدة بالمسؤولية الكاملة تفدياً ومالياً عن البرامج البيئية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في قطاعاتها الداخلية في برنامج البيئة المتوسط الأجل على مستوى المنظومة وفي صندوق البيئة على نحو أكثر سرعة . وينبغي أن تركز الموارد البشرية والمالية التي ستتاح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نتيجة لذلك على مجالات الأولوية المدرجة أعلاه .

١١٩ - لا يمكن ضمان التنمية السليمة بينما عن طريق أعمال الحكومات أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات الدولية وحدها . بل يحتاج ذلك إلى مشاركة كيانات أخرى ، لاسيما الصناعة والمنظمات غير الحكومية البيئية والإغاثية والأوساط العلمية . ويمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية بمساهمات هامة في مختلف المجالات ، بما في ذلك ، التعليم والوعي البيئيين وتصميم وتنفيذ برامج على مستوى القاعدة الشعبية . وينبغي أن تستمر الأوساط العلمية في القيام بدور هام في مجالات البحث البيئية وتقدير الأخطار والتعاون العلمي الدولي .

١٢٠ - ويجرى وضع ترتيبات تعاونية على المستوى الإقليمي والقاري لمعالجة المشاكل البيئية المشتركة . فمثلاً ، أعتمدت الدورة الأولى للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعنى بالبيئة ، المقودة في القاهرة في عام ١٩٨٥ ، برنامج القاهرة للتعاون الأفريقي وطريق تنفيذه . وينبغي أن تدعم الحكومات ووكالات التعاون الإنمائي هذه الترتيبات المؤسسة والبرامج .